دراسات

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

الخريطة الحزبية الجديدة في تونس

في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م

محمد السبيطلي
باحث رئيس - وحدة دراسات المغرب العربي
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

العدد الثاني - نوفمبر 2014

الخريطة الحزبية الجديدة في تونس

في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية

٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م

محمد السبيطلي

باحث رئيس - وحدة دراسات المغرب العربي

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ملخّص الدراسة

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي تمّت في تونس في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م حسبما كان متوقعاً من حيث التقارب النسبي بين الحزبين الكبيرين الفائزين: نداء تونس، وحركة النهضة. لكن كانت المفاجأة في تراجع أحزاب الديمقراطية الاجتماعية، وبروز رجال الأعمال الذين يطمحون إلى القيام بدور سياسيّ مباشر. والأهم في كلّ ذلك هو التحوّل الكبير الذي طرأ على الخريطة الحزبية في البلاد؛ إذ تأكّد انهيار أحزاب كان لها حضور مهم تحت قبّة المجلس التأسيسي، وكان لها دور في الحكم أو المعارضة في السنوات الأخيرة التي تلت الثورة.

تتصدّى هذه الدراسة إلى رسم الخريطة الحزبية الجديدة في ضوء التحولات السياسية التي حدثت في ظلّ حكم الترويكا على وقع استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأحداث الأمنية، وعلى خلفية أزمة سياسية بفعل الاستقطاب الحادّ الذي حدث مباشرةً بعد الثورة. كما تبيّن الدراسة الصدى الذي أحدثته التطورات الإقليمية على مجريات الأحداث وانعكاساتها على التشكّل الحزبي، ومختلف التحالفات السياسية. كما ترصد ظاهرة تأسيس الأحزاب بعد الثورة، وتجيب عن مختلف الأسئلة المتعلّقة بمسار مؤسّسي الأحزاب، وانتماءاتهم الأيديولوجية، والائتلافات الحزبية، والانشقاقات داخل التشكيلات السياسية، الجديد منها والقديم، ومدى تأثير ذلك في أدائها العام، خصوصاً في الانتخابات التشريعية. إلى جانب توضيح عوامل القوة، ومكامن الضعف فيها. وتقدّم الدراسة قراءةً لنتائج الانتخابات، والتحالفات الممكنة في تشكيل الحكومة، والتحدّيات السياسية والاقتصادية والأمنية القائمة أمام حزب نداء تونس الفائز الأول في هذه الاستحقاقات، ومصير أحزاب الترويكا.

المحتويات

مقدمة	٧
أولاً: الأحزاب الليبرالية	٩
١- حزب نداء تونس	
٢- الأحزاب الدستورية المنافسة	١٧
٣- الأحزاب الليبرالية غير البورقيبية	٢١
ثانياً: حزب حركة النهضة الإسلامي	٢٣
١- قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية لحركة النهضة	
٢- الاستعداد للانتخابات	٢٥
٣- انشقاقات على مستوى الإطارات الوسطى	٢٨
٤- تشكيل قوائم المرشّحين وتململ في صفوف الأنصار	٢٩
٥- ملاحظات حول تشكيل النهضة قوائم مرشحيها	٣٠
٦- حركة النهضة في استطلاعات الرأي	٣١
٧- موقف السلفيين	٣٢
٨- موقف حزب التحرير	
٩- حزب البناء الوطني بزعامة رياض الشعيبي	٣٣
١٠- تيار المحبة... الدكتور محمد الهاشمي الحامدي	٣٤
ثالثاً: الأحزاب اليسارية	٣٥
١- الجبهة الشعبية	٣٦
٢- المسار الديمقراطي الاجتماعي (الاتحاد من أجل تونس)	٣٨
٣- من الحزب الديمقراطي التقدّمي إلى الحزب الجمهوري	٣٩
٤- تراجع حلفاء النهضة (المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتّل الديمقراطي)	٤١
الخاتمة	٤٤
تعريف بالكاتب	٤٦

مقدمة

خاضت الأحزاب التونسية الانتخابات التشريعية في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م، وهي الاستحقاق الانتخابي الثاني منذ اندلاع الثورة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في نهاية عام ٢٠١٠م، ومطلع عام ٢٠١١م. وكانت تونس قد شهدت زيادةً في عدد الأحزاب المرخّص لها قانونياً بعد أن كانت تعدُّ على الأصابع في ظلّ الحكم السابق، في الوقت الذي تمّ فيه حلّ الحزب الحاكم في عهد بن علي. وتقدّم إلى هذه الانتخابات ما يقرب من مئة تشكيل حزبي وائتلافي، بينما بلغ عدد الأحزاب المُعترف بها قانونياً زهاء المئتين.

كانت نتيجة هذه الانتخابات متوقّعةً بالنسبة إلى الحزبين الكبيرين الفائزين: حزب نداء التونسي الدستوري الليبرالي، وحزب حركة النهضة الإسلامي، إلا أنها حملت كثيراً من المفاجآت، تمثّلت في تراجع هائل لأحزاب كانت تعدُّ أحزاباً كبرى، مثل: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وتيار المحبّة، الذي يرأسه الهاشمي الحامدي، والحزب الجمهوري، الذي تقوده مي الجريبي، ويرأسه أحمد نجيب الشابي، وكان لهذه الأحزاب حضور كبير في المجلس الوطني التأسيسي، وأخفقت أحزاب مهمة أخرى في الوصول إلى البرلمان، وبعض هذه الأحزاب انمحى وجوده تماماً من تحت قبّة المجلس الجديد، ووجد نفسه خارج المشهد النيابي تماماً. فكيف يمكن قراءة هذه النتائج؟ وكيف استعدّت مختلف الأحزاب لهذه الانتخابات؟ وما آفاق التحالفات المستقبلية؟ وما مستقبل المعارضة التي ظلّت خارج البرلمان؟ وما الصعوبات التي يمكن أن تجدها الحكومة المقبلة، التي يُفترض أن يتولّى تشكيلها حزب نداء تونس؟ وكيف ستكون العلاقة بين الحزبين الفائزين؟.

ظاهرة التعدّدية الحزبية في تونس ليست طارئةً؛ فهي لا تعود إلى ظهور الدولة الوطنية منذ الاستقلال فقط، وإن كانت هذه الدولة الوطنية مسؤولةً عن الحجر القانوني للعمل الحزبي، بل تعود جذور الظاهرة حقيقةً إلى الحقبة الاستعمارية؛ فقد اتّجهت دولة الاستقلال مبكراً نحو تبنّي نظام الحزب الواحد، فتجمّعت داخل الحزب الحاكم عدّة توجّهات سياسية مختلفة نسبياً في مشاربها واتجاهاتها الأيديولوجية، بينما اتّجهت بعض العائلات السياسية الأخرى إلى العمل داخل بعض المؤسسات والمنظمات الوطنية، مثل: اتحادات الطلاب، أو النقابات المهنية، التي تحوّلت منذ الستينيات الميلادية إلى ساحة عمل لأحزاب وعائلات سياسية وأيديولوجية غير معترف بها قانونياً. ومع مطلع الثمانينيات الميلادية، اتّجهت الدولة مضطرةً

نحو الانفتاح على بعض التوجهات الحزبية، واستمر ذلك في تصاعد نسبيّ على إثر الحركة التي قام بها زين العابدين بن علي في نوفمبر عام ١٩٨٧م، والتي أطاحت بالرئيس بورقيبة، ومكّنت لرئيس وزرائه بن علي الحكم لمدّة ٢٣ عاماً. وكان الحزب الحاكم في تونس منذ عام ١٩٥٧م (الحزب الحر الدستوري الجديد) قد غيّر اسمه بعد وصول بن علي إلى الرئاسة عام ١٩٨٧م؛ ليصبح (التجمّع الدستوري الديمقراطي)، وضمّ كثيراً من الوجوه السياسية الجديدة والمثقفين، الذين يعودون في انتمائاتهم إلى أصول يسارية.

وعلى الرغم من هذا الانفتاح النسبي على الليبرالية السياسية، سواء في عهد بورقيبة أم في عهد بن علي، ظلّت التعدّدية الحزبية محدودةً، بالنظر إلى عدد الأحزاب التي ينتظر الترخيص لها، وظلّ الاحتقان السياسي في البلاد سيّد الموقف. ولعلّ هذا الأمر يعود إلى أن التقنين كان لأحزاب ذات قاعدة شعبية محدودة، وقد يكون ذلك سبب الترخيص القانوني لها؛ لضمان قدرة الدولة على احتوائها، والتحكّم في الحراك السياسي العام. ولعلّ ذلك يعود إلى ضعف بنية هذه الأحزاب، التي لا يمكنها -بأيّ حال من الأحوال- قلب الوضع القائم في إطار القانون السائد، إضافةً إلى تبنّي السلطة سياسة التضييق على هذه الأحزاب القانونية على الرغم من ضعفها التكويني. لذلك تُتَّهم السلطة التي حكمت إلى نهاية عام ٢٠١٠م بأن انفتاحها على الليبرالية كان بمنزلة الشكل (الديكور) الديمقراطي الموجّه للاستهلاك الخارجي، مع تبنّي خطاب ليبرالي في مجال حقوق الإنسان؛ لتجنّب الضغوط الغربية في هذا الشأن، واستمرار تدفّق الدعم والاستثمار الأجنبي.

جرت الانتخابات التشريعية الأولى منذ ثورة نهاية عام ٢٠١٠م على خلفية حالة استقطاب سياسي حادّ. وعلى الرغم من العدد الهائل من القوائم المسجّلة؛ إذ بلغ عدد القوائم المتقدّمة إلى هذا الاستحقاق ١٣٢٧ قائمةً، بعد أن كان العدد قد تجاوز الألف وخمسمئة قائمة في الموعد الأول للترشيحات، إلا أن الهيئة العليا للانتخابات أسقطت نحو ١٩٠ قائمةً؛ لعدم توافر الشروط[١]. وتتوزّع هذه القوائم بين: ٧٣٢ قائمة حزبية، و٣٤٨ قائمة مستقلّة، و١٤٠ قائمة ائتلافية[٢]، علماً أن عدد الأحزاب المرخّص لها بلغ ١٩٤ حزباً، لكنّ عدداً قليل منها تمكّن من الترشّح في كلّ

(١) يُنظر الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٧م http://cutt.us/89vC

(٢) موقع صحيفة الشروق التونسية بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٠م: http://cutt.us/VQX41

الدوائر، التي بلغ عددها بالداخل والخارج ٣٣ دائرة.

بيّنت استطلاعات الرأي، التي سبقت الانتخابات، تقدّم بعض الأحزاب على غيرها من حيث نوايا التصويت، وأكّدت معظم هذه الاستطلاعات تقدّم كلّ من: حزب نداء تونس، الذي يرأسه الباجي قايد السبسي، وحزب حركة النهضة برئاسة راشد الغنوشي. وفعلاً، تمكّن حزب نداء تونس من تحقيق فوز جيّد نسبياً، إلا أنه لا يمكّنه من تشكيل حكومة بمفرده، وهو ما يجعله أمام تحدّيات جمّة بخصوص التحالفات الممكنة، والتنازلات التي يزمع تقديمها. لذلك سوف نبدأ بالأحزاب التي تنتمي إلى المدرسة الدستورية، التي حكمت تونس منذ الاستقلال، والتي يبدو أنها ستعود لتكون أهم المكوّنات السياسية في البلاد.

أولاً: الأحزاب الليبرالية

هي الأحزاب التي يُطلق عليها في تونس (الدستورية)؛ بسبب انتمائها إلى الحزب الحر الدستوري، الذي حكم البلاد منذ الاستقلال، وأهمها على الإطلاق حزب نداء تونس، وهو الحزب الذي خرج منتصراً من انتخابات ٢٠١٤م بعد حصوله على ٨٦ مقعداً من مجموع ٢١٧ مقعداً في البرلمان.

تغيّبت هذه الأحزاب الدستورية، بصورة شبه كاملة عن المشهد السياسي مدّة سنتين بعد اندلاع الثورة في نهاية عام ٢٠١٠م، وسنقوم هنا بالتعريف بتاريخ هذه الأحزاب، وتوجّهاتها، وأهميتها على الساحة السياسية والحزبية في تونس، علماً أن الأحزاب ذات المرجعية البورقيبية والتجمّعية، التي شاركت في هذه الانتخابات، بلغ عددها عشرة أحزاب، لكننا هنا سنهتم بأهمها، وهي التي كان بإمكانها منافسة حزب نداء تونس بجدّية لولا فقدانها شخصيةً جامعة.

١- حزب نداء تونس

خرج حزب نداء تونس من الانتخابات التشريعية منتصراً بحصوله على أكثر من ثلث البرلمان الجديد من إجمالي عدد النواب البالغ ٢١٧ نائباً، وبذلك يكون قد جعل خصمه السياسي والأيديولوجي، وهو حزب حركة النهضة، في المرتبة الثانية.

أ- نصر انتخابي غير كاف وتحالفات في الأفق

لكن هذا الانتصار لا يمكّن الحزب من تشكيل حكومة بمفرده، وهو بذلك مضطرّ

إلى التحالف مع أحزاب أخرى للحصول على أغلبية مريحة للمصادقة على حكومته في البرلمان، ثم جمع قوى سياسية لها تمثيل شعبي تساند برنامجه في الحكم. قد يتّجه الحزب إلى التحالف مع الأحزاب الليبرالية والدستورية الموجودة في البرلمان (حزب آفاق تونس، وحزب المبادرة، وحزب الاتحاد الوطني الحر)، التي يمكنها أن توفّر له أغلبيةً نيابيةً مطلقةً، لكن ذلك يضعه في مواجهة مع كتل قوية في البرلمان، تتمثّل في نواب حركة النهضة، الذين يشكّلون قرابة ثلث النواب، إضافةً إلى كتلة اليسار (الجبهة الشعبية)؛ فهؤلاء جميعاً، مع بقية نواب المعارضة المحدودة العدد تحت قبة البرلمان، والمعارضة التي خرجت من المجلس، سيشكّلون عقبة كأداء أمام حكم حزب نداء تونس، خصوصاً أن هذه القوى هي التي فجّرت الثورة في وجه نظام الرئيس بن علي. وإذا توجّه الباجي قايد السبسي إلى جمع كلّ السلطات في يد حزبه؛ أي: رئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، ورئاسة الجمهورية، في ظلّ أزمة اقتصادية واجتماعية حادّة، فإنه قد يدفع بذلك نحو انتفاضة جديدة؛ لذلك يبدو أنه سيتوجّه نحو التحالف مع حركة النهضة، التي تبدو الأقرب إليه -من حيث البرنامج الاقتصادي والاجتماعي- من اليسار الماركسي الذي تفصله عن حزب نداء تونس هوة سحيقة على مستوى المضامين الأيديولوجية والسياسية والبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وإن أبدت الجبهة الشعبية اليسارية استعداداً مشروطاً للتحالف مع نداء تونس، وهو الأمر ذاته بالنسبة إلى حركة النهضة.

لكن هذا الأمر يبقى رهين مدى تماسك حزب نداء تونس الداخلي، وحصول توافق بين مكوّناته الرئيسة في سياق مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، خصوصاً مع مختلف قوى المعارضة داخل البرلمان الجديد. كما أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستلقي بظلالها على كلّ المسارات السياسية المترتبة على نتائج الانتخابات التشريعية.

ب - التعريف بحزب نداء تونس

تأسّس حزب نداء تونس عام ٢٠١٢م عن طريق مجموعة من السياسيين والمثقفين التونسيين البارزين والمخضرمين، الذين كانت لهم بعض الأدوار في تاريخ الدولة التونسية منذ الستينيات الميلادية إلى اليوم، على رأسهم رئيس الحزب الباجي قايد السبسي (٨٨ عاماً)، وهو محام عمل مستشاراً للرئيس بورقيبة، ثم وزيراً للداخلية في ستينيات القرن الماضي الميلادي، ثمّ وزيراً للدفاع، ثم تقلّب في عدة مناصب، وساند السياسات الاشتراكية للوزير أحمد بن صالح

في نهاية الستينيات، واقترب في السبعينيات من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنشقة عن الحزب الحاكم، وهو ما أدّى إلى فصله من الحزب، ثم عاد إلى الحكومة، وتحمّل حقائب مهمة؛ مثل وزارة الخارجية. شغل في عهد بن علي منصب رئيس مجلس النواب مدّةً قصيرةً (١٩٠٠- ١٩٩١م)، وتولّى بعد الثورة منصب رئاسة الحكومة في ٢٧ فبراير عام ٢٠١١م، التي نُظِّمت في ظلّها انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠١١م، وسلّم السلطة بعدها إلى رئيس الوزراء الجديد حمادي الجبالي في ١٣ ديسمبر عام ٢٠١١م.

الباجي قايد السبسي
رئيس حزب نداء تونس

يبلغ الباجي قايد السبسي من العمر ٨٨ عاماً، وهو محام، عمل مستشاراً للرئيس بورقيبة، ثم وزيراً للداخلية في الستينيات من القرن الماضي، ثم وزيراً للدفاع، ثم تقلّب في عدة مناصب، وساند السياسات الاشتراكية للوزير أحمد بن صالح في نهاية الستينيات. اقترب في السبعينيات من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنشقة عن الحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى فصله من الحزب، ثم عاد إلى الحكومة وتحمّل حقائب مهمة، مثل الخارجية. شغل في عهد بن علي منصب رئيس مجلس النواب مدةً قصيرةً (١٩٠٠- ١٩٩١م)، وتولّى بعد الثورة منصب رئاسة الحكومة في ٢٧ فبراير عام ٢٠١١م، التي نُظّمت في ظلّها انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠١١م، وسلّم السلطة بعدها إلى رئيس الوزراء حمادي الجبالي في ١٣ ديسمبر عام ٢٠١١م. ويعدّ الباجي قايد السبسي أبرز المرشحين للرئاسة، وأوفرهم حظوظاً.

نجح حزب نداء تونس في استقطاب بعض الفئات المؤثّرة في المجتمع، مثل: المثقفين، ورجال الأعمال، والإعلاميين، وإطارات الحزبين الحاكمين قبل الثورة؛ أي: حزب بورقيبة (الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد)، وحزب بن علي، الذي كان يُسمَّى (التجمع الدستوري الديمقراطي). ولعلّ ما يجمع كلّ هؤلاء في النهاية هو الوفاء للتجربة الحداثية البورقيبية، التي يرون أنها قد تكون مُهدَّدةً من حركات الإسلام السياسي، وجميعهم وجدوا في الباجي قايد السبسي رجل المرحلة، الذي يمثّل الاستمرارية السياسية والفكرية، كما يمثّل الخبرة في ممارسة السلطة، وهو ما يمكّنه من الجمع بين فئات فكرية وأيديولوجية متباينة في إطار سياسي واحد، إضافةً إلى امتلاكه علاقات وصداقات خارجية وإقليمية مهمة قد تخدم البلاد في مرحلة صعبة من الناحية الاقتصادية

والسياسية. ولعلّ هذا الأمر هو ما جعل حزب نداء تونس يتحوّل بسرعة فائقة إلى أهم منافس -من حيث كثرة الأنصار- لحزب حركة النهضة الإسلامي، الذي هو أهم أحزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم منذ نهاية عام ٢٠١١م إلى بداية عام ٢٠١٤م؛ فاستطلاعات الرأي تضع حزب نداء تونس منذ عام ٢٠١٣م في المرتبة الأولى أو الثانية من حيث نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية؛ أي أنه في أغلب الحالات يضمن ثلث الأصوات، وظلّ كذلك إلى ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية ببضعة أسابيع. وقد بلغ عدد المنخرطين في حزب نداء تونس في نهاية عام ٢٠١٣م -حسب تصريحات رسمية لقيادته- أكثر من مئة ألف شخص. كما تعود شعبية حزب نداء تونس -أيضاً- إلى الإخفاق الذي مُنيت به حكومتا الترويكا، وتشتّت بقية قوى المعارضة، سواء منها الليبرالية، أم اليسارية، أم الدستورية التقليدية، إضافةً إلى تردّي الأوضاع العامة، والتوتر العام الذي ساد البلاد على الصعيدين الاجتماعي والأمني، مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي. كما بدا الخطاب العام لحزب نداء تونس سياسياً، ومعتدلاً، وبعيداً من المضامين الأيديولوجية أو الإقصائية. ولعلّ هذا الأمر ساعد الحزب على قيادة المعارضة في فعالياتها، التي أدّت في النهاية إلى خروج حركة النهضة من الحكومة؛ إذ تمكّن في نهاية يناير عام ٢٠١٣م من تأسيس جبهة حزبية، أطلق عليها (الاتحاد من أجل تونس)، ضمّت بعض الأحزاب، أهمها: الحزب الجمهوري بقيادة أحمد نجيب الشابي، وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي بقيادة أحمد إبراهيم[٣]. وعلى إثر اغتيال محمد البراهمي[٤] -أحد وجوه المعارضة- وهو الاغتيال السياسي الثاني من نوعه في ستة أشهر بعد اغتيال النائب اليساري شكري بلعيد، كان حزب نداء تونس من بين المؤسّسين لجبهة الإنقاذ الوطني، التي سعت إلى الإطاحة بالحكومة والمسار التأسيسي برمّته، إلى جانب أكثر من ٥٠ حزباً ومنظمة مجتمع مدني. واستمرت فعاليات هذه الجبهة بين الاعتصام والتظاهر إلى أن تمّ الاتفاق بين المعارضة والترويكا على خريطة طريق تضمن الانتهاء من المسار التأسيسي بالموافقة على الدستور، ثم استقالة حكومة علي العريض[٥].

(٣) الحزب الشيوعي التونسي سابقاً.

(٤) نائب في المجلس التأسيسي التونسي عن حزب التيار الشعبي، ومنسّق سابق لحزب حركة الشعب، وهو ينتمي إلى التيار القومي العربي، وكان أحد أبرز وجوه المعارضة في المجلس الوطني التأسيسي قبل اغتياله يوم ٢٥ يوليو عام ٢٠١٣م.

(٥) انظر موقع صحيفة الشروق، بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٧م: http://www.alchourouk.com/13809/151/1/.

ولعلّ مما يُذكر في هذا السياق اللقاء الذي تمّ بين الباجي قايد السبسي -رئيس حزب نداء تونس- وراشد الغنوشي -رئيس حركة حزب النهضة- في باريس في ١٥ أغسطس عام ٢٠١٣م، ومثّل تقارباً أرادت منه حركة النهضة التعامل مع رجالات النظام السابق بعد أن تيقّنت أن اليسار وجزءاً كبيراً من الجماعات راحت تنسّق معهم. ويبدو أن هذا اللقاء أثمر نوعاً من التقارب في وجهات النظر أدّى إلى تخفيف حدّة التوتر بين الحكومة والمعارضة، وعلى رأسها حزب نداء تونس. وعلى إثر ذلك مباشرةً اتّجهت حركة النهضة تدريجياً نحو التخلّي عن قانون تحصين الثورة[٦]، وكذلك التخلّي عن شرط السنّ؛ فعدم تحديد سنّ المرشحين للرئاسة يخدم أساساً الباجي قايد السبسي.

لكن ما هي العوائق التي وقفت أمام حزب نداء تونس عند التقدّم إلى الانتخابات التشريعية؟ وكيف تمّ تجاوزها؟

ج- عوائق أمام حزب نداء تونس: الماضي لا يخدم الحاضر

يظلّ حزب نداء تونس، على الرغم من هذا المناخ المناسب لامتداده أفقياً وعمودياً، يشكو من عدّة شوائب ونقائص قد تعيق وصوله إلى الحكم بمفرده، وهي التي وظّفتها أحزاب الترويكا ضدّه في حملات استهدفت شخص الباجي قايد السبسي وماضيه. أولها تلك التي تتعلّق بملفات التاريخ السياسي لزعيم نداء تونس، وهو أنه كان في الستينيات الميلادية وزيراً للداخلية، ويُتَّهم بأنه متورِّط في قضايا تعذيب المعارضين اليوسفيين ومحاكمتهم[٧]. ويُتَّهم -من جهة ثانية- بأنه أحد رجال بن علي، وأحد الذين عملوا معه، وهي تهمة تلاحق كلّ الطبقة السياسية المخضرمة، وأن الثورة قامت ضد ممارسات هذه الطبقة التي حكمت مدّةً طويلةً، وانتهت مع أحداث الثورة التي اندلعت في نهاية عام ٢٠١٠م؛ لذلك فهو جزء من (النظام القديم)، الذي قامت الثورة لتصفيته؛ إذ قامت عدّة دعوات لمحاكمة النظام التونسي منذ تأسيسه في نهاية الخمسينيات الميلادية إلى سقوط بن علي. لكن كلّ هذه الاتهامات تظلّ غير مجدية بالنسبة إلى قطاعات واسعة من الرأي العام، الذي تحرّكه مطالب تتعلّق بحياته اليومية

(٦) قانون العزل السياسي الذي كان يستهدف المسؤولين السابقين في نظام بورقيبة وبن علي.

(٧) نسبةً إلى الزعيم صالح بن يوسف أحد أبرز الشخصيات الوطنية في زمن الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينافس الحبيب بورقيبة على الزعامة، وقد اغتالته الأجهزة السرية لنظام بورقيبة عام ١٩٦١م في منفاه بألمانيا.

أكثر من اهتمامه بنبش ملفات الماضي، إضافةً إلى أن فتح مثل هذه الملفات قد يؤدي إلى فتح ملفات كثير من رموز الأحزاب المعارضة لحزب نداء تونس. لكن استهداف الرجل لم يأتِ من خصومه السياسيين فحسب، إنما جاء في الأشهر الأخيرة من بعض المقربين إليه، وبعض رجالات حزبه. وعلى الرغم من أهمية هذه الاتهامات إلا أنها لم تكن ذات تأثير في نتائج الانتخابات، ولم تكن مقنعةً لقطاع واسع من الرأي العام.

د- انشقاقات واستقالات وحملات تشويه

لم يكن التوسّع الكبير، الذي شهده حزب نداء تونس في مدّة زمنية قياسية، مصحوباً بقدرة على الضبط التنظيمي والهيكلي؛ فحداثة الحزب من حيث التأسيس، واستقطابه فئات فكرية مختلفة، وانضمام كثير من الشخصيات ذات الثقل الفكري والسياسي والحزبي والاجتماعي إليه، جعل رئيس الحزب غير قادر على التحكّم في التطلعات المتعارضة؛ فقد ضمّ الحزب منذ تأسيسه جناحاً دستورياً (أي: من أتباع بورقيبة الخُلَّص)، وجناحاً تجمعياً (نسبةً إلى حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي الذي حكم به بن علي)، ومجموعةً من النقابيين اليساريين، على رأسهم الطيّب البكوش الأمين العام للحزب، ومجموعة من رجال الأعمال الليبراليين،

الطيب البكوش

ولد في القيروان عام ١٩٣٨م. حصل على شهاداته العليا من الجامعة التونسية ومن جامعة السوربون، وعمل أستاذاً في الجامعة التونسية، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة السوربون عام ١٩٨٠م. من الجامعة دخل العمل النقابي، وانخرط في أعلى مؤسسات المركزية النقابية، وهو ما أدّى به إلى أن يكون أحد السجناء النقابيين على إثر أحداث يناير عام ١٩٧٨م. تقلّد منصب الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في مطلع الثمانينيات، وقاد مفاوضات (المصالحة) بين النظام البورقيبي والقيادة النقابية المعتقلة، وأظهر حينها كثيراً من المرونة والنفعية؛ حتى أصبح أبرز الوجوه السياسية والنقابية في هذه الحقبة خاصةً، قبل تنتهي تجربته هذه عام ١٩٨٤م، بعد أن عادت القيادة من جديد إلى الشخصية النقابية التاريخية الحبيب عاشور. وعلى إثر ذلك تحوّل الطيب البكوش إلى حقوقي عامل في رابطة حقوق الإنسان، ثم أحد أهم مؤسّسي المعهد العربي لحقوق الإنسان، ورأس مجلس إدارته في المدة (١٩٨٩- ٢٠١١م). شارك البكوش بعد الثورة في حكومة الباجي قايد السبسي، وشغل منصب وزير التربية، وهو يعدّ من أبرز الشخصيات المؤسسة لحزب نداء تونس عام ٢٠١٢م، كما أنه من أبرز القيادات التي أنجزت فوز الحزب في انتخابات أكتوبر عام ٢٠١٤م، وهو اليوم مؤهّل أن يكون رئيس حكومة نداء تونس في حال انتخب الباجي قايد السبسي رئيساً للجمهورية في نهاية شهر نوفمبر عام ٢٠١٤م.

وبعض المنشقين والمنسحبين من أحزاب قائمة الآن. وهذا الأمر أدّى إلى وجود عدم تجانس سياسي وأيديولوجي بين المجموعات التي تتصارع فيما بينها على المواقع القيادية في الحزب، كما يبدو أن هذه المجموعات غير متّفقة على خريطة التحالفات الممكنة مستقبلاً، وكذلك بعضها غير موافق على ترشيح الباجي قايد السبسي نفسه لرئاسة الجمهورية.

يتّهم عدد من الشخصيات البارزة في الحزب الباجي قايد السبسي بالمركزية، ومحاولة جعل ابنه حافظ قايد السبسي الشخصية الثانية تنظيمياً، لا لشيء سوى أنه ابن المؤسّس ورئيس الحزب، وهو ما أدى إلى اتّهام الحزب بعدم الديمقراطية؛ لأن المناصب تُوزَّع داخله بحسب القرابة والولاء. ولعلّ المناخ السائد داخل أروقة الحزب، الذي تميّز بحدّة الصراع من أجل احتلال مواقع قيادية نافذة ومتقدّمة، والتنازع الواقع بين الاتجاهات، دفع إلى حدوث موجة استقالات مبكّرة، خصوصاً في الأسابيع الأخيرة التي سبقت بداية الحملة الانتخابية التشريعية. جاءت بداية الاستقالات من بعض الشخصيات البارزة والمساندة للحزب، مثل: الأستاذة الجامعية آمنة يوسف، والحقوقي عبدالعزيز المزوغي، وهما الاستقالتان اللتان جاءتا في أغسطس عام ٢٠١٤م، وكان قد سبقهما انسلاخ شخصيات أخرى من الحزب عام ٢٠١٣م، مثل: الدكتور محمد الطالبي، والمنتج التلفازي لطفي البحري، والمدرّب فوزي البنزرتي. ثم شهد الحزب موجةً أخرى من الاستقالات الفردية والجماعية في عدة مناطق من البلاد، بما في ذلك المناطق التي يُتوقَّع أن يجد فيها الحزب حاضنةً شعبيةً مهمةً نسبياً مقارنةً مع مناطق أخرى، وهي منطقة الساحل التونسي. حدثت هذه الانسلاخات من الحزب في أثناء إعداد قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية، خصوصاً عقب إعلان بعض القوائم. وشملت الاستقالات إطارات ومكاتب محلية، وأخرى جهوية، وتنسيقيات في مدن ومناطق مختلفة، وهو ما حدث في أغسطس عام ٢٠١٤م، واستمرّ في سبتمبر، وصولاً إلى مطلع أكتوبر من العام نفسه، وشملت هذه الانشقاقات ضواحي العاصمة تونس. كما فُصل من صفوف الحزب، في بيان صدر في ١٥ سبتمبر عام ٢٠١٤م، كلّ من: عمر صحابو، ونور الدين بن نتيشة؛ لعدم انضباطهما، وجُمِّدت عضوية فوزي اللومي؛ أحد رجال الأعمال، وأحد أهم مموّلي الحزب[٨]، ويعود ذلك إلى مواقف وتصريحات معارضة لسياسات الحزب في أثناء

(٨) تمّ ذلك في أغسطس عام ٢٠١٤م. انظر: http://cutt.us/HShQa

الاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ ففوزي اللومي، الذي كان يرأس اللجنة المركزية للانتخابات في الحزب، أدلى بتصريحات مثيرة للجدل عن مكوّنات الحزب، والصراعات داخله، وشنّ هجوماً عنيفاً على الإطارات الحزبية في (نداء تونس) من غير الدستوريين والتجمّعيين، واتّهمهم بالانتهازية، والبحث عن المناصب[٩]. كما تردّد في وسائل إعلام كثيرة خبر استقالة محمد الغرياني؛ مستشار رئيس الحزب، والأمين العام لحزب التجمّع المنحلّ، وأعلنت بعض وسائل الإعلام -في ١٥ سبتمبر ٢٠١٤م- انضمامه إلى حزب المبادرة[١٠]، فهل استقال الغرياني أو أبعد[١١]؟!.

كانت هذه الاستقالات تتمّ كثيراً بشكل عاصف، وتثير ضجةً في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. ولعلّ أكثر الانشقاقات التي أضرّت بالحزب ورئيسه هي تلك المتعلّقة بالإعلامي عمر صحابو -أحد مؤسّسي الحزب- الذي عارض بشدّة ترشّح السبسي للرئاسة، وذكر أن موقفه هذا يعود إلى عدة أسباب، أهمها كبر سنّ السبسي، ووضعه الصحّي[١٢]، وعدم قبوله مبدأ الرئيس الحزبي، وتفضيله أن يكون الرئيس المقبل فوق الانتماءات والولاءات الحزبية، على عكس ما قد يكون عليه رئيس الوزراء المقبل[١٣]. لكن يبدو أن رئيس الحزب تمكّن في أوائل أكتوبر عام ٢٠١٤م من لمّ بعض الشمل الذي تشتّت؛ لتفادي خسارة مدوّية في الانتخابات[١٤]. كما يبدو أن هذه المحاولة جاءت لوضع حدّاً للتشتّت، مقابل وعود شملت عدداً من كبار رجالات النظام السابق؛ فاتّجه الجميع نحو تكتيل الجهود لفوز حزب نداء تونس، ومنع تشتّت الأصوات، في ظلّ إرهاصات غير مطمئنة تنبئ بامكانية فوز حركة النهضة؛

---

(٩) ورد ذلك في تصريحات أدلى بها فوزي اللومي في برنامج تلفازي تونسي بعنوان (الصراحة راحة). انظر: موقع تورس، عن صحيفة الشروق التونسية، بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤م.

(10)http://cutt.us/pw0O

(١١) انظر هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٥م http://ar.tunivisions.net/48940/566/149

(١٢) اتّهمه بأنه مصاب بمرض الزهايمر بحسب تقرير طبي اطّلع عليه.

(١٣) انظر رسالة عمر صحابو، التي طالب فيها السبسي بأن يخبر التونسيين بحقيقة وضعه الصحي. وعمر صحابو: إعلامي بارز، وأحد أهم مؤسّسي حزب نداء تونس. نُشرت الرسالة باللغة الفرنسية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٥م (habou'S aux Omar Béji si Cher ,dites la vérité ciGu/cutt.us/http :Tunisiens)

(١٤) ذكر مصدر فرنسي إعلامي أن الباجي قايد السبسي تمكّن من إعادة فوزي اللومي، وعبدالعزيز المروغي، وطمأنة الطيب البكوش بخصوص مكانته في الحزب وفي الحكومة في حال تمّ الفوز في الانتخابات التشريعية DE CERCLES POUVOIR. n°1127 du 09/10/2014).

فالجميع أيقنوا أنهم في قارب واحد. كما يبدو أن الحشد الكبير الذي نظّمته النهضة في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية أثار من جديد مخاوف الطبقة السياسية السابقة، ودفعهم جميعاً إلى التوحّد خلف الباجي قايد السبسي.

تركّزت الحملة الانتخابية لحزب نداء تونس في تأكيد أن الحزب هو منقذ البلاد من أزمتها الاقتصادية والأمنية، مع إبراز سوء إدارة الترويكا للسلطة. ومع أن الحزب قدّم نفسه على أنه يقف في مركز القويّ، الذي يفرض شروطه على حركة النهضة لمشاركتها في الحكم؛ كأن تتنصّل من انتمائها إلى الإخوان المسلمين، إلا أن الشقّ اليساري في الحزب يخشى إمكانية حدوث تقارب بين الدستوريين في الحزب وحركة النهضة من أجل تقاسم السلطة في إطار "حكومة شراكة وطنية"؛ لذلك يظلّ فوز حزب نداء تونس بستة وثمانين مقعداً في البرلمان غير كافٍ، إضافةً إلى أن هذا التمثيل الكبير للحزب أثار من جديد مخاوف الطبقة السياسية الجديدة، وقد يدفعها نحو التوحّد ضده؛ فكيف يكون موقف بقية الأحزاب الدستورية؟ وما حجمها الحقيقي؟.

٢- الأحزاب الدستورية المنافسة

تعدّدت الأحزاب الدستورية واختلفت، وتشتّت أنصار الحزب الحاكم السابق بين عدة تشكيلات. ويعكس هذا الأمر مدى عدم وجود توافق بين هذه الفئات السياسية، واختلاف تقويمها للوضع بعد الثورة، وإن اتّفقت في رصد أسباب انهيار النظام السابق. لكن نتائج الانتخابات أثبتت أن ما حدث قبل الحملة الانتخابية، وفي أثنائها، من تجاذبات لم يؤثّر في حزب نداء تونس، ولم يؤدِّ إلى تشتّت أصوات أنصار الأحزاب الدستورية، بل كان لمصلحة حزب نداء تونس. ويبدو أن هذا الأمر كان لسببين اثنين: الأول إرادة إخراج حركة النهضة من السلطة بفعل التصويت الناجع أو المفيد، وهو ما يتمّ بعدم تشتيت الأصوات، والسبب الثاني يبدو مُبطناً أكثر من أن يكون مصرّحاً به، وهو البحث عن توريط حزب نداء تونس في الانفراد بالحكم من جديد، وعدم تورّط بقية الأحزاب الدستورية في هذا السياق؛ لأن هذه الأحزاب قد تجني ثمار فوز حزب نداء تونس، لكنها لن تدفع ثمن المآزق التي تنتظره، وهو ما يجعلها تظلّ مخزوناً للأوساط الدستورية يمكن أن يظهر من جديد في حال انقسم حزب نداء تونس على نفسه، أو أخفق في إدارة الأوضاع الجديدة.

أ- حزب المبادرة الدستورية الوطنية التونسية: أداء ضعيف ونتائج باهتة

كانت النتيجة الهزيلة، التي حقّقها حزب المبادرة الدستورية الوطنية التونسية في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤م، غير متوقعة، خصوصاً أنه كان يحظى بحضور في المجلس الوطني التأسيسي، وأنه من الناحية الزمنية أقدم من حزب نداء تونس، لكن يبدو أن فاعليته في أثناء الحملة الانتخابية، ومكنته الانتخابية، كانتا ضعيفتين جداً، ويبدو أنه لم يستفد من علاقاته مع بقايا حزب الرئيس بن علي، التي يبدو أنها اتّجهت كلها نحو حزب نداء تونس في سياق ما أُطلق عليه (التصويت المفيد)؛ فقد لا يتجاوز عدد مقاعد الحزب في البرلمان الجديد عدد أصابع اليد الواحدة.

يعدّ حزب المبادرة الدستورية الوطنية التونسية، من حيث الأصول الزمنية لتاريخ تأسيسه، أقدم الأحزاب الدستورية بعد الثورة؛ إذ يمكن القول: إن النواة الأولى والأساسية للحزب كانت حزب المبادرة، الذي أسّسه كمال مرجان -وزير الخارجية في آخر حكومة لزين العابدين بن علي قبل الإطاحة به- في إبريل عام ٢٠١١م. ولعلّ هذا الأمر يُفسَّر من جهةٍ بطموح الرجل، ومن جهةٍ أخرى بوعي كثير من الشخصيات، التي تحمّلت مسؤولياتٍ في عهدي بورقيبة وبن علي، بضرورة مشاركتها في الحياة السياسية بعد الثورة بعدما لاحظت أن الساحة بدت كأنها خالية من الطبقة السياسية القديمة، وأن المشهد وقع تحت سيطرة طبقة سياسية جديدة لم تشارك بصورة مباشرة في بناء الدولة منذ الاستقلال؛ فكمال مرجان هو أول من تجرّأ من السياسيين السابقين على ولوج الحياة السياسية من جديد، في الوقت الذي مُنع فيه الحزب الحاكم سابقاً، وتُشنُّ حملات (التشهير) بممارسات الحكم البورقيبي وسياساته منذ تأسيس الجمهورية إلى سقوط نظام بن علي.

شارك حزب المبادرة في انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر عام ٢٠١١م، وحصل على أربعة مقاعد، وكانت بعض المعلومات تشير إلى أن كمال مرجان هو مرشح الأمريكان لخلافة بن علي[١٥]. وبصرف النظر عن مدى دقة هذه المعطيات يبدو أن الرجل تحرّكه تطلعات كبيرة إلى الترشّح لرئاسة الجمهورية، وأنه يرى في نفسه أكثر الشخصيات الدستورية المؤهّلة لهذا المنصب في الانتخابات الرئاسية المقبلة[١٦]؛ فهل ستقنعه نتائج الانتخابات التشريعية بالعدول

(15) http://cutt.us/5Nan9

(١٦) صرّح بأنه أفضل من السبسي في الترشّح للرئاسة، وأنه يرفض فكرة الرئيس التوافقي التي اقترحها حزب حركة النهضة. انظر: http://cutt.us/7p2l.

عن ذلك، وسحب ترشّحه؟!.

استطاع الرجل أن ينحت لنفسه ولحزبه مكانةً مهمةً نسبياً على الخريطة الحزبية الجديدة في تونس، وهو ما جعله ينجح في استقطاب أحزاب دستورية صغيرة؛ ففي ديسمبر عام ٢٠١٣م اندمجت أربعة أحزاب معاً بزعامة كمال مرجان، ومحمد جغام، هي أحزاب: المبادرة، والوطن الحر (تأسّس في مارس عام ٢٠١١م، ويرأسه محمد جغام)، والوحدة والإصلاح، وزرقاء اليمامة، وأطلق على التشكيلة الجديدة (حزب المبادرة الوطنية الدستورية). وسعى هذا الائتلاف بعد ذلك إلى التوسّع على الرغم من تكاثر الأحزاب الدستورية ذات المنطلقات السياسية نفسها، التي تسعى إلى تمثيل الإرث البورقيبي، مع التخلّص من سلبيات عهد بن علي. ومع اقتراب الانتخابات التشريعية تمكّن الحزب في يوليو عام ٢٠١٤م من ضمّ أحزاب اخرى، هي: حركة التونسي للحرية والكرامة (محمد العياشي العجرودي)، وحزب الاستقلال (محمد أمين الكواش)، وحزب الخيار الثالث (محمد صالح شعيب)، وحزب تونس الغد[١٧]. لكن تشكيل القوائم الانتخابية المرشّحة للانتخابات التشريعية أصاب هذا الحزب بالتصدّع؛ فأدى ذلك إلى انسلاخ حزبي: الخيار الثالث، وتونس الغد، في نهاية أغسطس عام ٢٠١٤م، والسبب في ذلك مركزية القرار في تحديد قوائم المرشحين، وغياب التشاور[١٨]. وكانت وسائل الإعلام قد أشارت -في نهاية أغسطس عام ٢٠١٤م- إلى حدوث استقالات في صفوف حزب حركة التونسي، الذي يقوده العجرودي، وفسّرت هذه الاستقالات بتحالفه مع حزب المبادرة، وعجزه عن خوض الاستحقاقات التشريعية بسبب عجز مالي، والغياب الكلي لرئيسها. لكن الحزب يرى أنها استقالات قديمة، وأنه ضحية مناكافات سياسية لأطراف فاعلة على الساحة، وقد تقدّم الحزب في ٢٥ دائرة[١٩]. ويمكن تصنيف هذا الحزب ضمن أحزاب الوسط، ومحمد العياشي العجرودي هو رجل أعمال وصاحب قناة (الجنوبية) الفضائية التونسية. ويعدّ حزب المبادرة أحد أهم الأحزاب الدستورية المنافسة لحزب نداء تونس، ويدعو الحزب إلى ضرورة العمل على إعادة هيبة الدولة، وقد تبادل الحزب في مرحلةٍ ما نوعاً من (الغزل السياسي) مع حركة النهضة، لكن حزب المبادرة ليس الوحيد المنافس لحزب نداء تونس على الأرضية الدستورية.

---

(١٧) انظر: صحيفة المغرب، ١/٨/٢٠١٤م http://cutt.us/DH3X

(١٨) انظر: http://cutt.us/x8o25

(١٩) انظر: الشروق، بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٤م http://cutt.us/UJ6Cs

ب- حزب الحركة الدستورية: نشأة متأخرة ومتعثّرة

منذر الزنايدي

أحد أهم المرشحين للرئاسة، ينتمي إلى التجمع الدستوري الديمقراطي منذ عام ١٩٩٣م (حزب زين العابدين بن علي). ولد في تونس العاصمة، لكن أصوله تعود إلى منطقة القصرين بوسط غرب تونس. تلقّى تعليمه العالي في باريس، ثم بدأ عمله في القطاع العام عام ١٩٧٦م في ديوان وزارة الاقتصاد، والديوان القومي للسياحة، ثم الديوان القومي للتجارة. تولّى عدّة مناصب عليا في نهاية عهد بورقيبة وعهد بن علي، منها نائب رئيس مجلس النواب (١٩٩١- ١٩٩٤م)، ثم تولّى منصب وزير في عدّة وزارات، منها: النقل، والتجارة، والسياحة، والصحّة. غادر البلاد على إثر سقوط نظام بن علي في مطلع عام ٢٠١١م، واستقرّ في فرنسا، قبل أن يعود إلى تونس عام ٢٠١٤م. تُراهن عليه بعض أوساط الأحزاب الدستورية في مواجهة الباجي قايد السبسي.

على الرغم من أهمية الشخصيات المؤسّسة لهذا الحزب، التي كانت من الصفّ الأول في نظام بن علي، إلا أن نتائجه كانت منعدمة، ولم يتمكّن من تحقيق أيّ اختراق يمكّنه من الوجود تحت قبّة البرلمان، ولو بمقعد واحد، وجاء هذا الأمر على عكس حليفه حزب المبادرة؛ لذلك فقد اكتسح حزب نداء تونس المجال الحزبي للتشكيلات الدستورية. وفي هذا السياق، لم يتمكّن حزب الحركة الدستورية من الحصول على أيّ مقعد في البرلمان الجديد، لكن ثمّة شكوك تقول: إن الحزب أرسل توجيهاته إلى قواعده في اللحظات الأخيرة للتصويت لحزب نداء تونس.

تأسّس حزب الحركة الدستورية في صيف عام ٢٠١٣م عن طريق شخصيات بارزة في النظام السابق، على رأسهم الدكتور حامد القروي، وبعض وزراء الرئيس بن علي، لعل أبرزهم عبدالحميد الزواري[٢٠]. تقدّم الحزب في الانتخابات التشريعية بقوائم في ٢٣ دائرة في الداخل، ودائرتين اثنتين فقط في الخارج، ونسّق مع حزب المبادرة في دائرة تونس الأولى، ويقول حامد القروي رئيس الحزب: إن ٤٧٪ من المرشحين أعمارهم دون سنّ الأربعين، وإن ٩٢٪ من مرشّحيه يمتلكون مستوًى تعليمياً جامعياً. كما أشار في ندوة صحفية إلى أن أغلبية مرشّحيه

(20) http://cutt.us/88Ha

كانوا سابقاً في دوائر تنظيمية شبابية لحزب التجمّع الدستوري الديمقراطي في عهد الرئيس بن علي[٢١]. ويبدو أن هذا الحزب يعدّ أيضاً منافساً حقيقياً لحزب نداء تونس، خصوصاً أنه استمال عدة وجوه من شخصيات النظام السابق، الذين يشعرون أن حكومة الباجي قايد السبسي بعد الثورة اضطهدتهم، ووضعتهم في السجون، وحاكمتهم بتهم الفساد والتعذيب واستغلال النفوذ.

يرى المحلّلون أن حزب نداء تونس تجمّعي بنسبة كبيرة، بينما يرى بعض المتابعين أن الحزب يسعى إلى احتكار تمثيل البورقيبية[٢٢]. وتظلّ قدرة الأحزاب التي حكمت سابقاً على الحشد مسألةً مشكوكاً فيها، باستثناء حزب نداء تونس؛ لأن هذه الأحزاب فقدت كثيراً من أنصارها، الذين كانوا يلتفّون حولها بسبب وجودها في السلطة أكثر من قناعتهم ببرامجها وخياراتها؛ لذلك قام عدد من المسؤولين البارزين في هذه الأحزاب بنقد ذاتيّ، ودانوا صراحةً -في وسائل الإعلام- ما كان يسود مؤسسات هذه الأحزاب في زمن حكمها من ممارسات منافية للمبادئ المعلنة[٢٣].

تمتلك الأحزاب الدستورية عامةً إطارات، وإمكانات مالية، وأذرعاً إعلامية، وقدرات لوجستية، قد لا يمتلكها غيرها من الأحزاب، لكنها تشكو من ضعف نواتها الصلبة مقارنةً مع حزب حركة النهضة، وبعض أحزاب اليسار.

٣- الأحزاب الليبرالية غير البورقيبية

استطاعت بعض الأحزاب الليبرالية، من غير الأحزاب الدستورية، أن تثبت وجودها في البرلمان المنتخب، على الرغم من حداثة تأسيسها، وعدم بروزها بين القوى الفاعلة في المرحلة الانتقالية؛ مثل: حزب الاتحاد الوطني الحر، وحزب آفاق تونس.

أ- حزب الاتحاد الوطني الحر: ليبرالية رجال الأعمال

(21) http://cutt.us/0SEW

(٢٢) انظر: الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١٠/٢١م، مقال بعنوان: تكتلات سياسية كبرى تشكّل خريطة المرشحين في تونس، للكاتب كمال بن يونس.

(٢٣) انظر ما صرّح به مؤخراً محمد الغرياني -الأمين العام السابق للتجمّع الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد بن علي- وكيف ربط بين حزب نداء تونس وحزب التجمع في مسائل الفساد والتوريث وتنازع المواقع، وهو حوار أُجري مع محمد الغرياني على فضائية حنبعل التونسية، مساء يوم ٢٠١٤/١٠/٢٠م، وهو أول ظهور تلفازي له منذ خروجه من السجن http://www.babnet.net/rttdetail-93440.asp.

حقّق هذا الحزب نتائج ممتازةً بالنسبة إلى كونه تشكيلاً سياسياً حديثاً مرتبطاً بشخص يكاد يكون مجهولاً قبل الثورة؛ فهو يأتي في المرتبة الثالثة، ويتنافس على ذلك مع تجمّع حزبي ائتلافي، هو الجبهة الشعبية اليسارية، التي تعدّ أعرق وأهمّ بكثير منه؛ فقد يتجاوز عدد مقاعده في البرلمان الجديد ١٥ مقعداً، وهو بذلك يشكّل مفاجأةً حقيقيةً، ويتجاوز بكثير أحزاباً ووجوهاً سياسيةً كبيرةً، فهل ينبئ ذلك بإعادة تشكيل حقيقيّ للخريطة الحزبية على الساحة التونسية؟.

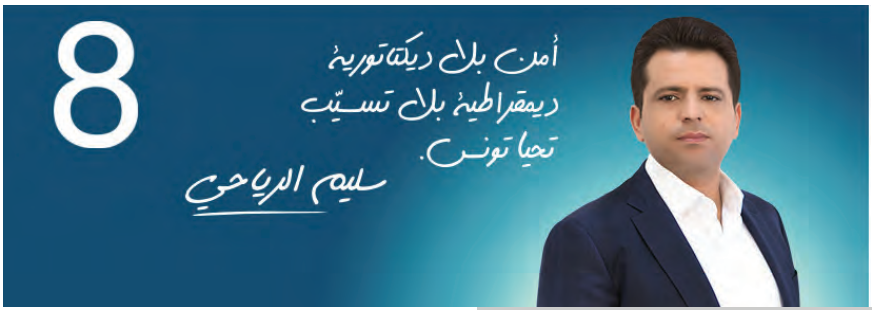

سليم الرياحي

ولد عام ١٩٧٢م في بنزرت بشمال شرق تونس، وهو رجل أعمال قبل أن يدخل المجال السياسي. أسّس حزب الاتحاد الوطني الحر عام ٢٠١١م، وترأس النادي الإفريقي -أشهر الأندية الرياضية التونسية وأكثرها شعبيةً- في يونيو عام ٢٠١٢م. كان والد سليم الرياحي ينتمي إلى التيار القومي العربي، وعارض بورقيبة وبن علي. لجأت العائلة منذ مطلع الثمانينيات إلى ليبيا؛ فدرس سليم الرياحي في جامعة الفاتح بطرابلس تخصّص إدارة أعمال. بدأ مسيرته رجل أعمال في ليبيا، ثم انتقل إلى لندن، وحصل على الجنسية البريطانية، ثم عاد إلى تونس عام ٢٠١١م بثروة أسّسها في مجال الطاقة والعقارات. مثّل حزبه مفاجأة انتخابات أكتوبر عام ٢٠١٤م؛ إذ حصل على ١٦ مقعداً، متجاوزاً بذلك كثيراً من الأحزاب التي ترأسها شخصيات تاريخية معروفة في عالم السياسة التونسية.

تأسّس حزب الاتحاد الوطني الحر في يوليو عام ٢٠١١م عن طريق رجل الأعمال سليم الرياحي، وهو كذلك رئيس جمعية النادي الإفريقي؛ أكبر وأهم فرق كرة القدم في تونس. استطاع هذا الحزب الليبرالي الاجتماعي -في مارس عام ٢٠١٣م- استقطاب عدّة أحزاب صغيرة[٢٤]، ونجح في استمالة أنصار بعض الأحزاب الأخرى، مثلما حدث مع كلّ أعضاء جامعة مدينة سليانة من الحزب الجمهوري، الذين أعلنوا انضمامهم إلى الحزب في مطلع يوليو عام ٢٠١٣م. ويعدّ هذا الحزب ليبرالياً اجتماعياً من دون أن تكون له علاقة بأحزاب

(٢٤) عددها سبعة أحزاب، هي: حزب الخيار الثالث، وحزب اليسار الحديث، وحزب حركة مواطنة، والحزب الليبرالي التونسي، وحزب البديل الديمقراطي، وحزب حركة المواطنة والعدالة، وحزب صوت الإرادة. انظر: http://cutt.us/YYD7b

النظام السابق، أو بما يُسمَّى بالأحزاب الدستورية. ويبقى السؤال عن مدى إمكانية مشاركته في الحكومة مع حزب نداء تونس، وهو أمر وارد جداً، وإن كان رئيسه مرشّحاً هو أيضاً للانتخابات الرئاسية، فهل يصل إلى وفاق مع الباجي قايد السبسي؟.

ب- حزب آفاق تونس: الانسحاب من الحزب الجمهوري والفوز المفاجئ

تأسس حزب آفاق تونس في نهاية مارس عام ٢٠١١م، وكان وراء تشكيله ثلّة من الإطارات العليا، من بينها بعض معارضي نظام بن علي، وبعضهم الآخر عمل معه في مرحلة ما. شارك الحزب في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام ٢٠١١م في ٣٢ دائرة، وحصل حينها على أربعة مقاعد، ونسبة أصوات قُدِّرت بـ١,٨٩٪، واندمج عام ٢٠١٢م مع الحزب الديمقراطي التقدّمي ومجموعة أخرى من الأحزاب، فيما سُمِّي حينها (بالحزب الجمهوري)، ثم عاد وانسحب منه في أكتوبر عام ٢٠١٣م. ويعدّ فوز حزب آفاق تونس في الانتخابات التي جرت في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م إحدى أهم المفاجآت؛ فهو بذلك قد يحتلّ المرتبة الخامسة في ترتيب الأحزاب الموجودة في البرلمان الجديد. ويعدّ الحزب ليبرالياً، وقد يقترب من حزب نداء تونس، ويشارك معه في حكومة وحدة وطنية برئاسته[٢٥].

ثانياً: حزب حركة النهضة الإسلامي

يعدّ حزب حركة النهضة من بين أقدم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية التونسية اليوم، وكان -كما ذكرنا سابقاً- يتنافس مع حزب نداء تونس على المرتبة الأولى في استطلاعات الرأي المنشورة قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م.

١- قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية لحركة النهضة

أثبتت النتائج التي حصلت عليها حركة النهضة تراجعاً أكيداً في شعبيتها؛ فقد حلّ محلّها حزب نداء تونس، ولم يعُدْ بإمكانها أن تحصد ٤٠٪ من مقاعد البرلمان التي كانت قد حصلت عليها في انتخابات عام ٢٠١١م، إلا أنها لم تنهزم حقيقةً؛ لأنها جاءت في المرتبة الثانية،

(٢٥) قد يحصل هذا الحزب بحسب البيانات الأولية لنتائج الانتخابات على ثمانية مقاعد في البرلمان الجديد أو تسعة.

علي العريّض
الأمين العام لحركة النهضة

يبلغ علي العريض من العمر ٥٩ عاماً، وهو من مواليد مدينة مدنين بالجنوب التونسي. عمل في حكومة حمادي الجبالي (٢٠١١- ٢٠١٣م) وزيراً للداخلية، ثم تقلّد منصب رئاسة الوزراء في المدة (مارس ٢٠١٣م- يناير ٢٠١٤م). حاصل على بكالوريوس الهندسة من الجامعة التونسية. انتمى إلى الحركة الإسلامية منذ أواخر الستينيات، وتقلّد فيها مناصب قيادية. حُوكم وسُجن في عهد بورقيبة، وكذلك في عهد بن علي، وانتخب أميناً عاماً لحزب حركة النهضة في يوليو عام ٢٠١٤م.

وحصلت على قرابة ثلث مقاعد البرلمان. لكن هذه النتيجة تعدّ هزيمةً قاسيةً في ضوء عدد المقاعد الهزيل الذي حصل عليه حلفاؤها السابقون، خصوصاً حزبي المؤتمر والتكتّل؛ إذ لم يعُدْ لها أيّ حليف قويّ في البرلمان المقبل يمكن أن تتعاون معه للوقوف في وجه خصومها؛ لذلك فإنها فقدت السيطرة على السلطة، ولا يمكنها في أحسن الأحوال سوى أن تكون شريكاً ضعيفاً نسبياً في حكومة وحدة وطنية كانت تطالب بها قبل الانتخابات؛ اعتقاداً منها أنها ستكون فيها الطرف الأقوى. كما تبيّن النتائج أن حركة النهضة خسرت كثيراً من أصوات الأتباع المباشرين أو غير المباشرين، وهذا الأمر لا يعود فقط إلى سوء الحصيلة خلال نحو ثلاثة أعوام في السلطة، وإنما أيضاً بفعل عدم اقتناع كثير من أنصارها والمتعاطفين معها بما تسمّيه (التنازلات القاسية)، التي قدّمتها الحركة على أنها نوع من الانفتاح على الطبقة السياسية للنظام القديم. هذا الأمر أفقد الحركة جزءاً كبيراً من الناخبين السلفيين، وأتباع حزب التحرير، وبعض أبنائها، وهي استنتاجات جاءت من متابعة ردود فعل كلّ هؤلاء منذ أن دخلت الحركة فيما أطلق عليه (الحوار الوطني) مع الاتحاد من أجل تونس، وجبهة الإنقاذ، التي كان يقودها الباجي قايد السبسي.

لكن حزب حركة النهضة مازال يمسك بيده بعض خيوط العملية السياسية في البلاد؛ بفعل النتائج التي حقّقها؛ فهل يقبل المشاركة في الحكومة مع حزب نداء تونس، أو أنه يفضّل

الانضمام إلى المعارضة؟ وكيف سيكون موقفه من الانتخابات الرئاسية المقبلة؟ وكيف ستنعكس هذه النتائج على بناه التنظيمية؟ وما خريطة تحالفاته المستقبلية؟.

٢- الاستعداد للانتخابات

استعدّت حركة النهضة للانتخابات التشريعية بإدخال تحسينات على صورتها التنظيمية، وعلى خطابها السياسي، وعملت على تسويق نفسها في ثوب جديد يبدو بعيداً كثيراً من الصورة النمطية لحركة أصولية متشدّدة مثلما كانت تُعرف في ثمانينيات القرن الماضي، وتقدّمت الحركة إلى الانتخابات التشريعية بشعارات وقوائم وبرامج انتخابية مختلفة عما كانت عليه في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام ٢٠١١م. ويبدو أن حزب حركة النهضة اشتغل على نفسه كثيراً في المرحلة التي تلت الثورة، وامتدت إلى تاريخ الانتخابات التشريعية، ولعله أيضاً من أكثر الأحزاب التونسية والعربية التي استفادت واستخلصت العِبَر مما حدث داخلياً وإقليمياً خلال العامين الأخيرين من تاريخ الثورات العربية. وفي هذا السياق، عقدت الحركة أول مؤتمر علني لها، ثم حاولت احتواء استقالة الأمين العام من مهمته، وبرزت بوصفها أكثر الأحزاب القائمة على الخريطة الحزبية التونسية تماسكاً، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الانشقاقات غير المؤثرة.

أ- البناء التنظيمي: المؤتمر العلني الأول وعودة المجمّدين

عقدت حركة النهضة أول مؤتمر علني لها منذ تاريخ تأسيسها في تونس في المدة ١٢-١٦ يوليو عام ٢٠١٢م. ولعلّ أهم ما يُلاحظ في هذا المؤتمر خاصةً هو محاولة إعادة (لمّ شمل) من تمّ تجميد عضويتهم في مرحلة ما من تاريخ الحزب، وكان على رأس هؤلاء المحامي والوجه التاريخي الثاني للحركة عبدالفتاح مورو، وبذلك يكون حزب حركة النهضة قد استعاد نسبياً وحدة صفوفه، التي لم تكن موجودةً في انتخابات عام ٢٠١١م؛ لأن بعض الغاضبين والمجمّدين قدّموا قوائم مستقلة ومنافسة في انتخبات المجلس الوطني التأسيسي، وهم إن لم يفوزوا بأيّ مقعد إلا أنهم بالتأكيد سحبوا من رصيد النهضة بضعة آلاف من الأصوات، كانت النهضة في حاجة ماسة إليها في هذه الانتخابات التي جرت مؤخراً؛ بسبب فقدانها دعم بعض الأوساط الإسلامية؛ مثل: السلفيين، وحزب التحرير، وبعض أبنائها الذين توجّهوا نحو أحزاب حديثة التأسيس.

ب- إعادة تشكيل المكتب التنفيذي

أُعلن في ١٥ يوليو عام ٢٠١٤م عن التركيبة الجديدة للمكتب التنفيذي، التي أقرّها مجلس شورى الحركة في دورته السادسة والعشرين، ويأتي ذلك في سياق سدّ الشغور الذي تركته استقالة حمادي الجبالي من الأمانة العامة، وكذلك استعداداً للانتخابات التشريعية. ويضم المكتب الجديد ٣٠ عضواً، منهم أربعة مستشارين من دون خطة تنظيمية معيّنة، ولعلهم الأكثر إثارةً للجدل من بين أعضاء المكتب التنفيذي؛ لذا يعدّ تعيينهم مستشارين شكلاً من أشكال استبعادهم من مواقع القرار من دون التخلّي عنهم حقيقةً، خصوصاً أن اثنين منهم يعدّان من الجيل المؤسّس للحركة، هذا الجيل الذي لا نجد منه في المكتب الجديد سوى راشد الغنوشي رئيس الحركة، ونائبه المحامي عبدالفتاح مورو، الذي تبدو وظيفته شرفيةً أكثر من أيّ شيء آخر؛ فلم تُسند إليه مهمّات إدارية أو سياسية. ومن خلال تحليل قائمة أعضاء المكتب التنفيذي يتبيّن أن المجموعة التي تمسك بزمام الأمور هي التي تنتمي إلى الخط الطلابي من جيل الثمانينيات من القرن الماضي، وهي أهم كتلة تمسك بالقرار السياسي الآن داخل الحركة. كما أن أهم ثلاثة أسماء من هذه المجموعة هم الذين كانت بأيديهم الإدارة التنظيمية والسياسية تحت قيادة حمادي الجبالي على إثر المحاكمات التي طالت الحركة عام ١٩٨١م، وعلى رأسهم علي العريّض؛ الأمين العام الحالي، وآخر رئيس وزراء لحكومة الترويكا قبل التخلّي عن السلطة في نهاية يناير عام ٢٠١٤م، إلا أنه في المكتب التنفيذي الحالي تمّ تهميش بعض الوجوه المحسوبة على ما يمكن تسميته بأقصى يمين الحركة، ومن أهم هذه الوجوه يمكن ذكر كلّ من: الحبيب اللوز، والصادق شورو. وتعدّ استقالة حمادي الجبالي من الأمانة العامة للحزب في ٥ مارس عام ٢٠١٣م، وعدم قدرته على إقناع حزبه بخيار حكومة (كفاءات) مصغرة، على إثر اغتيال القيادي اليساري شكري بلعيد في ٦ فبراير عام ٢٠١٣م، مُؤشِّرَيْن على وجود ملامح استقطاب بين مراكز قوى، انتهى بفوز التركيبة الحالية للمكتب التنفيذي.

ج- استقالة الجبالي وانشقاقات غير مؤثّرة

كثر الحديث منذ مدّة عن انشقاقات داخل حركة النهضة، وعن إمكانية تأسيس بعض الوجوه البارزة أحزاباً موازيةً. وكانت الإشارة تتّجه عادةً إلى أحد الرموز التاريخية؛ مثل عبدالفتاح مورو، الذي عبّر عدة مرات عن تهميشه داخل الحزب، وعن عدم قبول عدد من

رجالات الحركة في مختلف أُطرها ومؤسساتها به، باستثناء رئيسها. وتعود (الخصومة) بين الرجل والحركة إلى مطلع التسعينيات، عندما بدأت المواجهة بين السلطة والحركة، التي أدّت إلى المحاكمات والسجون والمنافي لمدة تربو على ٢٠ عاماً، حينها قام عبدالفتاح مورو وبعض العناصر البارزة بتجميد عضويتهم في الحزب، وهو ما أسفر عن عدم تورّطهم في كلّ ما حدث في هذه الحقبة من صراع مع نظام بن علي، وظلّوا خارج السجون، ولم تلاحقهم السلطة قضائياً. ولعلّ ذلك يقف وراء الموقف السلبي تجاهه، وعدم منحه أيّ منصب في حكومتي الترويكا، مع أنه كان قد وُعد بوزارة في حكومة حمادي الجبالي. وفي النهاية تمّ احتواء مورو داخل مؤسسات الحركة، ورُشّح في هذه الانتخابات التشريعية على رئاسة دائرة تونس الأولى. ويعدّ مورو أحد الوجوه التي كانت دائماً تمثّل التديّن الشعبي التونسي، خصوصاً أنه معروف بعلاقات تاريخية مع التصوّف في تونس العاصمة، وأنه ابن مدينة تونس القديمة، وينحدر من عائلة حضرية عريقة. كما يبدو شخصيةً ليبراليةً لها علاقات واسعة مع مختلف فئات المجتمع، ويتميّز بخطاب شعبي، وقدرة على التواصل مع العامّة، وهو ما ميّزه من بقية قياداتها.

كما تمّ الحديث -في هذا السياق- عن إمكانية انشقاق المهندس حمادي الجبالي -الأمين العام السابق للحركة- وتأسيسه حزباً منافساً، إلا أن ذلك لم يتم إلى الآن. وكان حمادي الجبالي قد أعلن في بيان توضيحي نُشر في ٢٤ مارس عام ٢٠١٤م أن استقالته من الأمانة العامة لحركة النهضة تمّت في ٥ مارس عام ٢٠١٤م، وأرجع ذلك إلى أسباب ذاتية وموضوعية، وأكّد في بيانه أنه لا ينوي شقّ الحزب الذي ينتمي إليه، كما أنه لا ينوي تأسيس حزب آخر أو الانضمام إليه، علماً أنه يتحمّل هذه المسؤولية منذ المؤتمر التاسع للحزب عام ٢٠١٢م، كما أنه يعدّ من المؤسّسين للحركة، ومن أبرز قياداتها، سواء في مراحل العمل السرّيّ أم العلني، وقد قضى الجبالي ١٦ عاماً في السجن في عهد الرئيس زين العابدين بن علي؛ إذ أُفرج عنه عام ٢٠٠٦م[٢٦]. ومن خلال قراءة مذكّرات الجبالي التي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط، وصحيفة الشروق التونسية، يتّضح أن استقالته من الأمانة العامة للحركة تعود إلى خلافات تشقّ المكتب التنفيذي، وأن الرجل يعاني انعدام التجانس الفكري داخل الحركة، ويبدي امتعاضاً من التيار المحافظ من زملائه، كما كانت له تحفّظات كثيرة بخصوص

(٢٦) البيان التوضيحي عن الاستقالة تمّ نشره على صفحته الرسمية على الفيسبوك يوم ٢٠١٤/٣/٢٤م.

منهجية العمل داخل مؤسّسات الحركة، إلى جانب عدم رضاه عن أداء الترويكا الحاكمة منذ انتخابات أكتوبر عام ٢٠١١م، بل يبدو أنه قبل رئاسة الحكومة في سياق لم يكن راضياً عنه، كما عمل مع تشكيلة وزارية حزبية غير مناسبة لما كان يأمله ويتمنّاه؛ لذلك يرى أن الأمر انتهى بما يشبه الإخفاق[٢٧].

وتحدثت بعض القيادات في الحركة عن وجود تنافس بين مجموعة يترأسها علي العريض -الأمين العام الحالي- ومجموعة أخرى يقودها حمادي الجبالي، وأن استقالة الجبالي إقرار واضح بغلبة المجموعة الأولى، إلا أن ذلك لا يمنع القول: إن الجبالي بعد استقالته من الحكومة، ثم من الأمانة العامة، أصبح يفكّر في الترشّح للرئاسة بصفة مستقل، إلا أن موقف حركة النهضة المعلن مؤخراً بخصوص عدم ترشيح أحد أبنائها للرئاسة جعله يحجم عن ذلك.

٣- انشقاقات على مستوى الإطارات الوسطى

جاءت المفاجأة من بعض القيادات من الصف الثاني، لعلّ أوّلها منار إسكندراني؛ المستشار السابق لرفيق عبدالسلام وزير خارجية حكومة حمادي الجبالي[٢٨]. ويعود هذا الانشقاق إلى سبتمبر عام ٢٠١٣م، عندما أُعلن في بعض وسائل الإعلام المحلية عن مغادرة رجل الأعمال منار إسكندراني الحزب؛ بسبب خلاف مع قيادته بخصوص قانون العزل السياسي، الذي كان يُطلق عليه في تونس (قانون تحصين الثورة)، والذي يرى منار إسكندراني أنه قانون (إقصائي)[٢٩]. وكان إسكندراني قد عبّر في حواراته مع وسائل الإعلام المحلية عن آراء ومواقف تتناقض تماماً مع سياسة الحزب الذي كان ينتمي إليه منذ مطلع الثمانينيات. ويعدّ منار إسكندراني من قيادات اتحاد الطلبة الإسلاميين بالجامعة التونسية، ثم غادر البلاد عام

---

(٢٧) هنا يمكن العودة إلى المذكرات التي نشرتها صحفية الشروق التونسية يوم ٢٠١٤/٧/١٤م: http://www.alchourouk.com/61326/677/1/ حمادي الجبالي في مذكراته:«النهضة» كانت موجودة في الحراك الثوري وصحيفة الشرق الأوسط اللندنية: http://cutt.us/jRoz

(٢٨) صحيفة الشروق، ٢٤-ساعة-في-تونس بتاريخ ٢٠١٣/٩/١١م.
http://www.alchourouk.com/18806/151/1/24-.html

(٢٩) المرجع نفسه.

١٩٨٩م، ولم يعُدْ إليها إلا بعد الثورة عام ٢٠١٠م[٣٠]. كما تحدّث إسكندراني عن علاقات صداقة تربطه مع بعض شخصيات نظام بن علي، وعن إعجابه ببعضهم، وتقديره لهم، منهم محمد الغرياني الأمين العام للحزب الحاكم في عهد بن علي. وعبّر إسكندراني عن نيّته تأسيس حزب ليبرالي محافظ، يجمع فيه إسلاميين وتجمّعيين (نسبةً إلى حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي)، ودستوريين بورقيبيين، ورجال أعمال[٣١]. ويبدو أن الرجل تمكّن من بلورة بعض الأفكار والرؤى من خلال المنصب الذي تقلّده في وزارة الخارجية، وكذلك من خلال اللقاءات والحوارات التي كانت له مع عدد من رجالات النظام السابق، ومن هنا جاء هذا التمييز الواضح لديه بين الدولة والنظام من جهة، وإشاراته إلى ضرورة إعادة بناء منظومة (الأمن السياسي)؛ اعتماداً على العناصر الأمنية نفسها التي كانت تخدم الجهاز في عهد بن علي، كما أشار إلى أن حزبه سيترشّح في الانتخابات التشريعية في خمس دوائر أو ستّ فقط[٣٢].

٤- تشكيل قوائم المرشّحين وتململ في صفوف الأنصار

مع تشكيل القوائم الانتخابية؛ استعداداً للاستحقاق البرلماني في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م، ظهر تململ وانشقاق جديد، تمثّل هذه المرة في أحد المستشارين السابقين لرئيس الحركة، وهو الدكتور مقداد إسعاد؛ فالرجل يعرّف نفسه بأنه رئيس جمعية (الاندماج المغاربي)، ودرس الهندسة في فرنسا، وحصل على دكتوراه في التنمية، وله استثمارات في قطاع النشر والطباعة بالجزائر، إلى جانب أنه أستاذ جامعي في مدينة ليون الفرنسية. وعلى الرغم من تأكيد مقداد إسعاد أنه مازال عضواً في حركة النهضة إلا أنه يقود قائمةً مستقلّةً عنها في الانتخابات التشريعية عن منطقته[٣٣]،

(٣٠) انظر: الحوار الذي أجرته معه صحيفة الثورة نيوز، ونشر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٠م: http://cutt.us/oHFxF

(٣١) انظر: حواره مع صحيفة الشروق، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧م، http://cutt.us/TcX27

(٣٢) الصباح نيوز، المصدر ذاته، ٢٠١٤/٨/٢٩م، وبخصوص دعوته إلى إعادة بناء الأمن السياسي فقد تداولت الخبر عدة مواقع إلكترونية محلية، منها: http://cutt.us/TcX27 وكذلك تقويمه عمل المجلس التأسيسي، وكيفية تعامل حزب النهضة في أثناء حكمه مع مختلف مؤسسات الدولة.

(٣٣) دائرة الكاف بشمال غرب البلاد التونسية، انظر: الحوار الذي أجرته معه صحيفة المغرب، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٧م.

ويوجّه نقداً حاداً إلى الحزب الذي ينتمي إليه، ويرى أن الحركة تسيّرها «مكينة صلبة لا تقبل التنوّع»[٣٤]. وكان ثلاثة نواب في المجلس الوطني التأسيسي على الأقلّ قد أعلنوا إمكانية ترشّحهم في قوائم مستقلّة ومنافسة للنهضة؛ بسبب عدم ترشيحم على قوائم الحزب. كما تُوجد قائمة منشقة عن النهضة، ومنافسة لها، في دائرة منوبة، يترأسها محمد الجموعي[٣٥]، الذي يسوّغ موقفه من الحركة، التي يعلن أنه لا يزال ينتمي إليها على الرغم من ترشّحه على قائمة مستقلّة ومنافسة، بأن تقاربها مع رجال النظام السابق أفقدها ثقة كثير من أبنائها الذين ظلوا أوفياء لمبادئ الثورة[٣٦].

ومهما يكن من أمر فالأكيد أن بعض الوجوه التاريخية من القيادات الوسطى المحسوبة على النهضة والتيار الإسلامي عامةً انضمت إلى أحزاب أخرى، وترشّحت على قوائمها، أو أعلنت مساندتها، وهذا الأمر يسحب من رصيد حزب النهضة، ويفقدها كثيراً من الأصوات. كما يتبيّن من هذا العرض وجود اتّجاهات مختلفة بخصوص كيفية التعامل مع رجال النظام السابق والأحزاب المنبثقة عنه.

٥- ملاحظات حول تشكيل النهضة قوائم مرشحيها

في محاولة منها لتلافي الصورة النمطية المعروفة عنها، وسعياً نحو استقطاب فئات اجتماعية من خارج دائرة أتباعها، على أساس تحوّلها من حركة دينية مغلقة إلى حزب سياسي مفتوح، وتيار فكري «يمزج بين الحداثة والقيم الإسلامية»، عملت حركة النهضة في تشكيل قوائمها المرشحة للانتخابات التشريعية على الانفتاح على أوساط المرأة والشباب ورجال الأعمال وكثير من الوجوه المستقلّة. وأشارت وسائل إعلام كثيرة إلى استقطاب حركة النهضة وجوهاً مستقلةً

---

(٣٤) المرجع السابق، صحيفة المغرب، وكان قد ساند سابقاً مقترح حمادي الجبالي بتشكيل حكومة كفاءات على إثر اغتيال القيادي اليساري شكري بالعيد: مقداد اسعاد: الغنوشي جردني من صفتي كمستشار له دون علمي بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥م. للمزيد من تعرّف أفكاره، ونقده للحركة، يمكن الاطلاع على مقالاته في موقع الحوار نت، خصوصاً المقالة التي تحمل عنوان: تونس بين العسكر والإسلاميين. http://cutt.us/O1r8b

(٣٥) يُصنَّف بأنه أحد قيادات الصف الثاني في الحركة. انظر: موقع صحيفة المغرب، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢١م، مقالة بعنوان: انفلات من العقال التنظيمي في عدد من الدوائر الانتخابية-والحركة تهدد المنفلتين بالطرد: http://cutt.us/PMTjV

(٣٦) كما قال المتحدث: إن حركة النهضة «حادت عن المشروع الذي كنتُ قد ساهمتُ فيه وفي تأسيسه، وأفنيتُ لأجله عمري، وهي تتوجّه اليوم إلى المصالحة ووضع اليد مع من عذّبوني، وإلى التوافق مع قوى الردة»، المرجع نفسه.

وبعض رجال الأعمال، وذكرت أنه يُوجد بين مرشّحيها ما لا يقلّ عن تسع شخصيات تنتمي إلى فئة رجال الأعمال وأصحاب المشروعات[٣٧]. وقد تولّت الفضائية التونسية (قناة المتوسط) تقديم تحليل للقوائم التي تقدّمت بها النهضة، فذكرت وجود تسعة رجال أعمال، وستة أطباء، و١١ رجل قانون، و١٠ وزراء سابقين، و٣٣ من أعضاء كتلتها في المجلس الوطني التأسيسي. كما أوردت أن نسبة النساء المرشحات بلغت ٤٦٪[٣٨]، وأشارت مصادر صحفية أخرى إلى أن نسبة الشباب بلغت ١٨٪، ونسبة الجامعيين بلغت ٨٤٪[٣٩]. ولعلّ كلّ ذلك يأتي للتعويض عن الخسارة التي لحقتها بسبب ممارسة الحكم، وإخفاقها في ذلك، إضافةً إلى تخلّي بعض حلفائها في انتخابات عام ٢٠١١م عنها؛ مثل جناح من السلفيين وحزب التحرير.

٦- حركة النهضة في استطلاعات الرأي

كشف استطلاع للرأي، نظّمه المعهد الدولي لدراسة استطلاعات الرأي (The International Institute for Opinion Polls Studies IIPOS) بتونس في نهاية يونيو عام ٢٠١٤م تصدّر حزب حركة النهضة نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية بنسبة ٣٦٪، بينما جاء حزب نداء تونس في المرتبة الثانية بنسبة ٣٣٪، ثم حزب التكتّل بنسبة ٦٪، ثم الجبهة الشعبية بنسبة ٥٪[٤٠]. كما ذكر محسن مرزوق -القيادي في حركة نداء تونس- أن حزبه وحزب النهضة قد يحصلان على ١٤٠ أو ١٤٥ مقعداً من ٢١٧ مقعداً بالبرلمان الجديد، وأن نصيب حزبه يمكن أن يراوح بين ٧٠ و٨٠ مقعداً[٤١]، إلا أن بعض قيادات النهضة أعلنت في أثناء الحملة الانتخابية أن نصيبها لن يقلّ عن ٤٠٪ من مقاعد المجلس المقبل. قد يكون ذلك جزءاً من الحملة الانتخابية، إلا أنه لا يمنع من أن الحركة ربما أجرت تحليلات ودراسات لنوايا التصويت، وتوصّلت إلى بعض النتائج بصورة مبكّرة، لكن أغلب

(٣٧) Législatives: Les hommes d'affaires d'Ennahdha، http://cutt.us/l9hR بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٥م.

(٣٨) انظر: قناة المتوسط، يوم ٢٠١٤/٨/٢٥م، http://cutt.us/PNVw النهضة تعلن عن قائماتها الانتخابية في ندوة صحفية.

(٣٩) الشروق http://cutt.us/YKpli وتشير مصادر إعلامية، وأخرى مقرّبة من أوساط حركة النهضة، إلى أن تشكيل القوائم أثار تململاً داخل الحركة.

(٤٠) http://cutt.us/4j24 بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥م.

(٤١) http://cutt.us/x2M14 بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١م.

استطلاعات الرأي كانت تضع حزب حركة النهضة في المرتبة الثانية بعد حزب نداء تونس، وهو ما أكّدته نتائج التصويت في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م. وقد تكون حركة النهضة استفادت في انتخابات عام ٢٠١١م من أصوات الآلاف من أبناء التيارات الإسلامية غير النهضوية، لكن هذه المرة يبدو أنهم هجروها بمقاطعة الانتخابات.

٧- موقف السلفيين

انقسم السلفيون في تونس إلى قسمين: جزء منهم بقيادة الشيخ بشير بن حسن، الذي دعا إلى وجوب انتخاب «الأحزاب الثورية»، وهاجم من سمّاهم «الفلول»، وحذّر من إمكانية عودة (النظام المخلوع)، وذلك في تسجيل مصوّر فيما يشبه الفتوى على صفحته الرسمية على الفيسبوك، التي تضم أكثر من ١٦٤ ألف معجب. الفيديو المذكور نقله موقع الصدى عن صفحة الشيخ بشير بن حسن[٤٢]، بينما ذهب الجزء الآخر منذ الثورة، وبداية النقاش حول الدستور، ومكانة الشريعة في الدستور الجديد، إلى رفض كلّ العملية الديمقراطية، ودخلوا بسبب ذلك في مواجهة كلّ الطبقة السياسية، بما فيها الإسلاميون، وهم الذين كانوا يعوّلون على إقامة (دولة إسلامية) في حال وصلت النهضة إلى الحكم؛ فخاب أملهم، ووجدوا أنفسهم من جديد مطاردين، فحملوا السلاح في وجه الدولة؛ لذلك رفضوا الانتخابات جملةً وتفصيلاً، وتمثّلهم في ذلك (الهيئة الشرعية للدعوة والإصلاح). كما أن للسلفيين حزباً معترفاً به، هو حزب جبهة الإصلاح، الذي تقدّم في أكثر من ٢٠ دائرة ضمن ائتلاف مع حزب الاستقلال الوطني، إلا أنه لم يفُزْ بأيّ مقعد، لكنه بالتأكيد سحب من النهضة بعض مئات الأصوات.

٨- موقف حزب التحرير

رفض حزب التحرير المشاركة في الانتخابات، ورفض الديمقراطية بصورتها الحالية؛

---

(٤٢) http://cutt.us/Fcxh فيديو/ «الشيخ بشير بن حسن يدعو للتصويت للأحزاب الثورية ومنع عودة النظام البائد». موقع الصدى نت. تم التأكد من وجود الفيديو على صفحة الشيخ يوم الأحد ٢٠١٤/١٠/١٩م.

(٤٣) صحيفة التحرير، بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٩م، علماً أن صفحة رضا بالحاج على الفيسبوك نالت أكثر من ٣٢ ألف معجب. انظر: مقالة كتبها الناطق الرسمي باسم حزب التحرير بتونس رضا بالحاج: "بمناسبة الانتخابات نقول إلى السيد راشد الغنوشي ومن خلاله إلى حركة النهضة"، موجودة على الصفحة الرسمية على الفيسبوك لرضا بالحاج. http://cutt.us/tZGV

بسبب موقف دولي وإقليمي رافض لوصول تيارات الإسلام السياسي إلى السلطة[٤٣]. كما رفض الحزب الحوار الوطني، الذي أدى إلى خروج النهضة من الحكم، وإفساح المجال أمام الأحزاب الدستورية للعودة إلى العمل السياسي، وكان الحزب يعدّ من أنصار قانون العزل السياسي، الذي رفض المجلس الوطني التأسيسي تبنّيه. ولا شكّ أن عدم مشاركة السلفيين وأنصار حزب التحرير في الانتخابات حرم حزب النهضة بضعة آلاف من الأصوات كانت حصلت عليها في انتخابات عام ٢٠١١م.

٩- حزب البناء الوطني بزعامة رياض الشعيبي

لم يتمكّن هذا الحزب من تحقيق أيّ اختراق في أثناء الانتخابات؛ فلم يفز بأيّ مقعد، إلا أن وجوده سحب بالتأكيد بضعة آلاف من الأصوات التي كان يمكن أن تذهب إلى حزب النهضة. ويعدّ رياض الشعيبي من أبرز الوجوه التي ظهرت في حزب النهضة بعد الثورة، ولعلّ أهم منصب تولاّه هو المنسّق العام للمؤتمر الذي عُقد عام ٢٠١٢م. وعلى إثر انشقاق رياض الشعيبي استقال أربعة نواب من كتلة النهضة في المجلس التأسيسي في يناير عام ٢٠١٤م[٤٤]. وكان رياض الشعيبي قد أعلن استقالته في نوفمبر عام ٢٠١٣م، وذكر أنها تعود إلى ثلاثة أشهر قبل هذا التاريخ، وأنها بسبب التنازلات التي قدّمتها الحركة، وتفريطها في مطالب الثورة، وهو ما أفسح المجال أمام عودة رجال النظام القديم، واندماجهم من جديد في الحياة السياسية، لكن بعض وسائل الإعلام التونسية أعادت أمر الاستقالة إلى كون المناصب التي تقلّدها داخل أطر الحركة لا تلبّي طموحاته[٤٥]، وهو ما يلتقي مع تصريح صرّح به لأحد المنابر الإعلامية التونسية؛ إذ قال: إن حركة النهضة «ترفض التشبيب والتجديد في قياداتها»، وأشار إلى وجود أطراف داخل الحركة تغلق الأبواب أمام القيادات الجديدة[٤٦]. كما تحدث

(٤٤) انظر :رسمياً ٤ نواب من كتلة النهضة تقدموا بمطالب استقالة http://cutt.us/l2XBl ، بتاريخ ٢٠١٤/١/١٨م.

(٤٥) http://cutt.us/mFdq6 سر استقالة عضو مجلس الشورى رياض الشعيبي من حركة النهضة حقائق أونلاين، بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧م.

(٤٦) رياض الشعيبي حركة النهضة ترفض تجديد قياداتها وتخضع لضغط خارجي http://cutt.us/HqvP

(٤٧) بعد مغادرته الحركة.. رياض الشعيبي: النهضة غير ديموقراطية وخلاف الجبالي مع الغنوشي وراء استقالته http://cutt.us/8OpB بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٤م.

عن وجود مراكز قوى داخل الحركة، وعن وجود صراع، وعن غياب الديمقراطية[٤٧]. تقدّم حزب رياض الشعيبي في ١٦ دائرة، ويبدو أنه كان يتطلع إلى الحصول على خمسة مقاعد في البرلمان الجديد، لكن حداثة تأسيس الحزب[٤٨] لم تساعده على إحداث اختراق حقيقي في الانتخابات التشريعية، ويضع الحزب نفسه في صفّ الأحزاب التي تعبّر عن مبادئ الثورة، وترفض عودة رجال النظام القديم.

١٠- تيار المحبة... الدكتور محمد الهاشمي الحامدي

تمكّن هذا الحزب الناشئ من الفوز بمقعدين اثنين إلا أنه يعدّ من الخاسرين الكبار في هذه الانتخابات؛ لأنه امتداد لحركة العريضة الشعبية، التي احتلت المرتبة الثالثة في انتخابات عام ٢٠١١م، فكيف يمكن فهم هذا الانهيار؟!.

دخل الدكتور محمد الهاشمي الحامدي انتخابات أكتوبر عام ٢٠١١م بتشكيلة حزبية أطلق عليها حينها اسم (العريضة الشعبية)، وحصلت القوائم المنتمية إلى هذا الفصيل السياسي على ٢٩ مقعداً، إلا أنه انسحب بعد ذلك من هذا العدد ١٨ نائباً، وانشقوا عنه[٤٩]، وهو ما أدى إلى إضعاف مكانة الهاشمي السياسية، وهو الذي كان ينوي الترشّح للرئاسة مستفيداً من هذا الانتصار المفاجئ لكلّ المراقبين والمحلّلين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي. وكان الهاشمي في مرحلة ما قد قرّر الانسحاب والاستقالة من تيار العريضة، ثم أعلن عودته بطلب من أنصاره في ٢٢ مايو عام ٢٠١٣م، وقرّر في ٢٢ مايو عام ٢٠١٣م تأسيس حزب جديد، أطلق عليه تيار المحبة، وانتهى تيار العريضة الشعبية في المجلس التأسيسي بسبعة نواب فقط، وهو هذه المرة مرشّح في الدوائر الثلاث والثلاثين كلها.

وكان الهاشمي قد تدارك وضعه بخصوص الخصومة التاريخية مع حركة النهضة، بوصفه منشقاً عنها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وهو الأمر الذي أدى به حينها إلى الاقتراب من نظام بن علي نكايةً في النهضة، فوصل إلى نوع من الهدنة مع الحركة عندما

---

(٤٨) حصل على الترخيص القانوني يوم ٢٠١٤/٥/٥م.

(٤٩) نشر قائمة النواب المنسحبين من (العريضة الشعبية) في يناير عام ٢٠١٤م، وعددهم ١٨ نائباً، وعدّهم (أنذالاً). انظر: موقع تونس الرقمية ، بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٥م، http://cutt.us/gHSE تيار المحبة ينشر قائمة النواب الخونة. انظر: قائمة أسمائهم، ومنهم النائب إبراهيم القصاص.

تحرّكت المعارضة في محاولة منها لإسقاط حكومة الترويكا، وإيقاف المسار التأسيسي؛ اقتداءً بما حدث في مصر في ٣٠ يونيو و٣ يوليو عام ٢٠١٣م. وتبنّى الهاشمي موقفاً قريباً من الذي تبنّته النهضة، وكان شعاره الشهير: (نعم للانتخاب، لا للانقلاب)، ودعا حينها إلى تأسيس جبهة ديمقراطية للدفاع عن الإرادة الشعبية والدولة المدنية؛ لمنع تكرار السيناريو المصري في تونس[٥٠]. لكن شعبية الحزب تراجعت كثيراً؛ بسبب غياب الرجل عن أرض الوطن، وإدارته حزبه من لندن، وكذلك بسبب تعدّد الانشقاقات، وما يُتَّهم به من انفراد بالقرار داخل التشكيلات التي أسّسها، على الرغم من خلوّ خطابه من مضامين أيديولوجية، وتركيزه التام في القضايا الاجتماعية والهموم اليومية للمواطن التونسي. ويبدو أن كثيراً من الأصوات التي جناها الهاشمي في انتخابات عام ٢٠١١م ذهبت هذه المرّة إلى حزب نداء تونس. وعلى الرغم من الأصول الإسلامية للهاشمي إلا أن الرجل يبدو أنه استفاد عام ٢٠١١م من وقوف كثير من أنصار النظام السابق معه، وهؤلاء منحوا أصواتهم هذه المرة للأحزاب الدستورية، وهو ما أفقده كلّ أنصاره تقريباً، بما في ذلك أنصاره في المنطقة التي ينحدر منها رئيس الحزب، وهي محافظة سيدي بوزيد الشهيرة.

ثالثاً: الأحزاب اليسارية

لعلّ أكثر التيارات تشرذماً سياسياً وتنظيمياً في تونس اليوم هو التيار اليساري، وكان ذلك أحد أسباب الإخفاق الذريع الذي أصيب به الحزب في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام ٢٠١١م. ويبدو أن اليساريين أرادوا استدراك ذلك، فتجمعوا في بعض الائتلافات، أهمها الجبهة الشعبية، إلا أن هذه الجبهة شهدت بعد تأسيسها بمدّة قصيرة تصدّعات أدّت إلى انسحاب عدد مهمّ من المستقلين وبعض الأحزاب[٥١]. ويشكو اليسار التونسي من كثرة مدّعي الزعامة، والتشدّد الأيديولوجي، وعدم القدرة على قراءة مرنة للواقع التونسي، واتّخاذهم عداء الإسلام السياسي عنوان معركتهم، بدل التقدّم ببرامج تكون قريبةً من أذهان الناخبين وهمومهم اليومية، وهو ما جعل أحزاب اليسار -على اختلافها وكثرتها- هي حلقات نخبوية

(٥٠) انظر البيان الذي اصدره تيار المحبّة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٣م http://cutt.us/hH8n تجنبا لسيناريو مصر الهاشمي الحامدي يدعو إلى تأسيس جبهة ديمقراطية.

(٥١) مصطفى القلعي، آفاق القوى التقدمية في الانتخابات القادمة في تونس، صحيفة العربي، بتاريخ ٢٠١٤/٧/١م.

غير قادرة على تحقيق اختراق جماهيري مثلما نجحت فيه الأحزاب الليبرالية الدستورية وتيارات الإسلام السياسي. عموماً، يبدو أن أكبر الخاسرين في انتخابات ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م هو وسط اليسار، وليس أقصى اليسار؛ فالأحزاب التي تقودها وجوه تاريخية تتوافر فيها مواصفات رجال الدولة، مثل: أحمد نجيب الشابي، ومصطفى بن جفعر، وغيرهما، أخفقت إخفاقاً ذريعاً، وخرج أغلبها من البرلمان إلى المعارضة خارجه.

إن الموجة الجارفة التي أحدثها حزب نداء تونس قضت بصورة شبه تامة على مجموعة من أحزاب وسطية على ساحة اليسار التونسي، وأخرجتهم من البرلمان بطريقة قاسية، ولا يمكن القول: إن ذلك يعود إلى تحالفهم مع حركة النهضة؛ لأن أغلبهم رفضوا المشاركة في حكومة يقودها الحزب الإسلامي، إنما بسبب التشرذم، والتشتّت، وحب الزعامة المفرط. لكن بقاء كلّ هذه القوى خارج البرلمان، وخارج الحكومة، سيجعل منها قوة مراقبة ونقدٍ قاسٍ للسلطة، وسوف تسعى إلى إعادة تشكيل نفسها، وإعادة ترتيب أولوياتها، والقيام بنقد ذاتيّ قد يؤدي إلى إعادة التموضع على الخريطة السياسية والحزبية، والاستعداد لأول استحقاق انتخابي مقبل، الذي يتمثّل في الانتخابات الرئاسية التي يُفترض أن تتم في نهاية نوفمبر عام ٢٠١٤م، لكن الجهة اليسارية الوحيدة التي حقّقت نتائج مشرفة نسبياً، مقارنةً مع نتائج بقية أحزاب اليسار، هي (الجبهة الشعبية)، التي تمثّل أقصى اليسار.

١- الجبهة الشعبية

تتنافس الجبهة الشعبية على المرتبة الثالثة من حيث الكتل في البرلمان الجديد، وقد يقترب عدد نوابها من ١٥ نائباً أو أكثر، وهذا الأمر يعدّ تقدّماً بالنسة إلى ما كان عليه أقصى اليسار في المجلس الوطني التأسيسي المنتخب عام ٢٠١١م، إلا أن هذا العدد -على الرغم من تواضعه- قد يدفع بالجبهة إلى فرض شروطها في حال قبلت أن تدخل في حكومة تحالف أو تآلف مع حزب نداء تونس. ويتكوّن هذا التكتّل من أحزاب يسارية وقومية عروبية راديكالية، التقت في مواجهة الترويكا الحاكمة على إثر انتخابات المجلس التأسيسي التي تمّت في أكتوبر عام ٢٠١١م. وكان قد أُعلن عن تأسيس الجبهة الشعبية اليسارية في ٧ أكتوبر عام ٢٠١٢م في أثناء اجتماع شعبي عام لأنصار حزب العمال (حزب العمال الشيوعي سابقاً)، وأحزاب

يسارية وقومية، كان من بينها حركة الشعب القومية الناصرية. وانطلقت الجبهة بنحو عشرة أحزاب[٥٢]، إلا أن الشخصية البارزة التي قادت هذا التكتّل تمثّلت في زعيم حزب العمال حمّة الهمامي، وهو شخصية عُرفت بكفاحها الطويل والمرير في مواجهة نظام بورقيبة ونظام بن علي. ويُذكر أن الحزب الذي ينتمي إليه حمة الهمامي تأسّس عام ١٩٨٦م تحت اسم (حزب العمال الشيوعي)، ثم غيّر اسمه، وحذف لفظة شيوعي، عام ٢٠١٢م، وكان يُفترض به الدخول في الانتخابات التشريعية التي نُظِّمت في ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م ضمن قوائم موحّدة باسم الجبهة الشعبية، وبرئيس واحد خلال الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من ضعف تمثيل الجبهة في المجلس التأسيسي، ومحدودية امتدادها الشعبي والجغرافي، إلا أنه كانت لها فعالية كبيرة في التعبئة والحشد في أثناء فعاليات المعارضة في الشارع. ولعلّ هذا الأمر يعود إلى امتلاك الأحزاب اليسارية والقومية أذرعاً نشيطةً داخل المؤسسات النقابية، والجمعيات الحقوقية، والأوساط

حمّة الهمامي
مرشّح اليسار

ولد عام ١٩٥٢م في سليانة يشمال غرب تونس. بدأ حياته السياسية منذ أن كان طالباً وناشطاً في القطاع الطلابي النقابي في مطلع السبعينيات. حصل على البكالوريوس في الآداب العربية من الجامعة التونسية، وهو من أبرز المعارضين لنظامي بورقيبة وبن علي. انضم عام ١٩٧٣م إلى تنظيم ماركسي لينيني يسمَّى (آفاق العامل التونسي)، واعتقل، وأخضع للتعذيب، وسجن عدّة سنوات. أسهم عام ١٩٨٦م في تأسيس (حزب العمال الشيوعي التونسي)، وتمّت محاكمته عدّة مرات في عهد بن علي. أسهم عام ٢٠٠٥م في تأسيس هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات، واعتقل في أثناء أحداث الثورة عام ٢٠١١م، وعندما غادر بن علي البلاد أُطلق سراحه. شارك حزبه في كلّ فعاليات الثورة وما تلاها من اعتصامات ومعارضة للحكومات المؤقتة بعد سقوط النظام، وحقّق حزبه (الجبهة الشعبية) نتائج جيدة في انتخابات أكتوبر عام ٢٠١٤م، إلا أن حظوظه في الفوز في الانتخابات الرئاسية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤م ضعيفة.

(٥٢) حزب العمال، وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة البعث، وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، وحزب النضال التقدمي، والحزب الوطني الاشتراكي الثوري، ورابطة اليسار العمالي، وحزب تونس الخضراء، والحزب الشعبي للحرية والتقدم، إضافةً إلى جمعيات وأشخاص مستقلين.

الثقافية والأكاديمية، وهو الأمر الذي تداركت به تداعيات طابعها النخبوي. وقد تقدّمت الجبهة في كلّ الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٣ دائرة، وكانت تقدّر أنه بإمكانها حصد ٢٠ مقعداً في البرلمان الجديد[٥٣]. وكانت استطلاعات الرأي تضعها في المرتبة الثالثة، بنسبة نوايا تصويت تراوح بين ٥ و٩٪. وعلى الرغم من أهمية تحرّكات الجبهة في الشارع، وضمن جبهة الإنقاذ الوطني التي أرادت الإطاحة بحكومة الترويكا، وعلى الرغم من أن اثنين من قياداتها كانا ضحية الاغتيال السياسي، إلا أن شعبيتها ظلّت متدنيةً، ولم تستفد كثيراً من ذلك، مع أنها حاولت توظيف عمليتي الاغتيال السياسي واستثمارها في عملها الدعائي؛ فخلفياتها الأيديولوجية، ونخبوية خطابها، جعلا دائرة إشعاعها السياسي ضيقة. وقد تتّجه الجبهة إلى التحالف مع حزب نداء تونس، وبقية الأحزاب التي تطلق عليها (ديمقراطية)، ضد حزب حركة النهضة، والقاعدة المشتركة بين الجميع تتمثّل في إيمانها بالحداثة، وأنها ضد الفهم الأصولي للهوية الثقافية التونسية، لكن من الصعب على الجبهة جداً إقناع قاعدتها الاجتماعية بالعمل جنباً إلى جنب مع شريك سياسي تعدّه استمراراً لنظام ظلّت تقاومه وتكافح ضدّه عقوداً من الزمن؛ فقد يبدو ذلك «خيانةً لمبادئها»، إلا أنه إذا تمّ التوجّه نحو حكومة وحدة وطنية تحت راية حزب نداء تونس فقد تقبل الجبهة المشاركة في الحكم إلى جانب أغلب الأحزاب الأخرى. وعلى المستوى الجغرافي، تتركّز قاعدة أنصار الجبهة الشعبية في محافظات الشمال الغربي، والوسط الغربي، وتونس الكبرى، بينما يظلّ وجودها محدوداً نسبياً في محافظات الشمال الشرقي والجنوب[٥٤].

٢- المسار الديمقراطي الاجتماعي (الاتحاد من أجل تونس)

لعلّ أهم ما تبقّى من تحالف الاتحاد من أجل تونس هو المسار الديمقراطي الاجتماعي، وهو حركة التجديد قبل الثورة، ثم أطلقت الحركة على نفسها (حزب المسار). شاركت حركة التجديد في الانتخابات التأسيسية في أكتوبر عام ٢٠١١م في إطار ما سُمِّي حينها (بالقطب

(٥٣) تونس الانتخابات التشريعية المصدر تنشر القائمة الاسمية لرؤساء قائمات الجبهة الشعبية. http://cutt.us/kAHi9

(٥٤) المنبر نيوز، بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧م.

الحداثي الديمقراطي)، وكان له خمسة نواب في المجلس الوطني التأسيسي، لكن نتائج الحزب كانت متواضعةً، وأهم من فاز في هذه الانتخابات عن حركة التجديد النائب سمير بالطيب، وهو أستاذ جامعي يدرّس في كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة التونسية. وتأسّس حزب المسار عام ٢٠١٢م، واختير سمير بالطيب ناطقاً رسمياً باسمه، بينما عُيِّن أحمد إبراهيم أميناً عاماً له[٥٥]. والحزب مستعدّ للتحالف مع كلّ من يؤمن بمدنية الدولة والنظام الجمهوري، وضد النهضة وتوابعها[٥٦]، إلا أنه لم يحصل على أيّ مقعد في البرلمان الجديد، ويرى -بعد الانتخابات التشريعية- أنه ضحية (التصويت المفيد) ضد النهضة، وهو ما يعكس مدى تهرّب الأحزاب الخاسرة من تحمّل المسؤولية المباشرة لإخفاقها، وإلقاء المسؤولية على حزب نداء تونس.

٣- من الحزب الديمقراطي التقدّمي إلى الحزب الجمهوري

تأسّس الحزب الجمهوري في إبريل عام ٢٠١٢م على إثر مؤتمر اندماجي بين مجموعة من الأحزاب، أهمها الحزب الديمقراطي التقدّمي، وتتمثّل الأحزاب الأخرى في: الحزب الجمهوري (تأسّس في مارس عام ٢٠١١م)، وحزب الإرادة (تأسّس في مايو عام ٢٠١١م)، وحزب الكرامة (تأسّس في مارس عام ٢٠١١م)، وحركة بلادي (تأسّست في مايو عام ٢٠١١م)، وحزب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحزب آفاق تونس (تأسّس في مارس عام ٢٠١١م)، وبعض الشخصيات السياسية المستقلة. وفي الحقيقة المستفيد الأول من هذا الاندماج هو الحزب الديمقراطي التقدّمي، بوصفه أقدمها وأكبرها؛ فهو الحزب الذي أسّسه المحامي أحمد نجيب الشابي عام ١٩٨٣م، وترأسه عدّة سنوات، وكان في بدايته يُسمَّى (التجمع الاشتراكي التقدّمي)، ثم تغيّر اسمه عام ٢٠٠١م. وعلى الرغم من الجرأة السياسية لرئيس الحزب ومؤسّسه في معارضة نظام الرئيس بن علي إلا أن إشعاع الحزب ظلّ مقتصراً على بعض المدن، وبعض النخب، ولم تتّسع شعبيته كثيراً، وكانت الصحيفة الناطقة باسمه (صحيفة الموقف) من أهم الصحف المعارضة.

(55) http://cutt.us/Dj9Jj

(56) http://cutt.us/2NO8H في تصريح له بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٧م.

ومع أن الحزب الديمقراطي التقدّمي كان من الأحزاب المُعترف بها في ظلّ النظام السابق إلا أنه كان محلّ مضايقة ومتابعة دائمة من السلطة، وكان لزعيمه الدور المهم في تجميع المعارضة لنظام بن علي في جبهة واحدة أُطلق عليها عام ٢٠٠٥م (جبهة ١٨ أكتوبر)، ضمّت ليبراليين، ويساريين، وإسلاميين، على أرضية مشتركة تتمثّل في الديمقراطية التعدّدية، والدولة المدنية، بديلاً للنظام القائم. وكان الحزب يراهن في انتخابات أكتوبر عام ٢٠١١م على أن يكون في المرتبة الأولى، أو في أسوأ الأحوال في المرتبة الثانية، لكنه فُوجئ بأن احتلّ المرتبة الخامسة[٥٧]، وحصل حينها على ٣,٩٦٪ من الأصوات، وهو ما مكّنه من كتلة تُقدَّر بـ١٦ نائباً في المجلس. وقد تقدّم في هذه الانتخابات في ٢٥ دائرة من أصل ٣٣ دائرة، ولعل أعلى نسبة حصل عليها الحزب في استطلاعات الرأي كانت في يوليو عام ٢٠١٤م، وبلغت ٣,٢٪. وكانت ميّة الجريبي -الأمين العام للحزب- قد أشارت إلى أن التحالفات مع الأحزاب ستُعقد بعد صدور النتائج، لكنها أكّدت أن تحالف حزبها يمكن أن يكون مع كلّ الأحزاب، باستثناء أحزاب الترويكا[٥٨]. ويبدو أن الانشقاقات التي شهدها الحزب فيما بعد أثّرت فيه كثيراً، كما أن نسبةً ممن صوّتوا له في عام ٢٠١١م اتجهوا هذه المرة نحو التصويت لحزب نداء تونس، وهو أمر لا يُستغرب؛ لأن مجموعةً كبيرةً من إطاراته التحقت بنداء تونس في أكتوبر عام ٢٠١٣م، وقُدِّرت حينها بنحو ٧٠ شخصاً[٥٩].

- الانشقاقات داخل الحزب الجمهوري ونشأة التحالف الديمقراطي

تأسّس التحالف الديمقراطي رسمياً في ٨ نوفمبر عام ٢٠١٢م، ثم عقد مؤتمره في مطلع يوليو عام ٢٠١٣م، وهو في الحقيقة حزب منشقّ عن الحزب الديمقراطي التقدّمي، واستطاع استقطاب بعض نشطاء حزب التكتّل من أجل العمل والحريات وكوادره، وبعض الإسلاميين، كما انسحب تسعة نواب في المجلس الوطني التأسيسي من الحزب الديمقراطي التقدمي من جملة ١٦ نائباً، وأسّسوا حزبهم الجديد، وهي انشقاقات تمّت في جزء منها على أساس مناطقي، ثم حدث اندماج بين هذه العناصر وحزب الإصلاح والتنمية، الذي يتزعّمه محمد

---

(٥٧) انظر: موقع سويس إنفو: http://cutt.us/Z3ITA مقالة بقلم: صلاح الدين الجورشي.

(٥٨) انظر: موقع الشاهد بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٠م.

(59) http://cutt.us/oVHxo

(٦٠) الشرق الأوسط، ٢٠١٢/١١/١١م، إلا أن القوماني انشقّ من جديد عام ٢٠١٣م، وظلّ الحزب يستقطب عناصر من الحزب الجمهوري إلى أغسطس عام ٢٠١٤م. انظر: موقع المصدر بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢١م. http://cutt.us/k6lr

القوماني (يسار إسلامي سابقاً)[٦٠]. ويعرّف الحزب الجديد نفسه بأنه «حزب يعتمد على التوجّه الديمقراطي الاجتماعي، وعلى الثقافة العربية الإسلامية وقيم الحداثة»[٦١]. وقد انسحب نوابه العشرة في المجلس الوطني التأسيسي من (الكتلة الديمقراطية)، وأسّسوا في مارس عام ٢٠١٤م كتلةً خاصةً بهم، وكانت (الكتلة الديمقراطية) تضم ٣٥ نائباً، أصبحت بعد انسحابهم ٢٥ نائباً فقط، وذلك لأسباب سياسية، واستعداداً للانتخابات التشريعية، إضافةً إلى ما يتعلّق بالموقف من القانون الانتخابي[٦٢]. تقدّم الحزب في الانتخابات التشريعية في ٢٤ دائرة انتخابية، وذكر بعض قياديه أن تشكيل القوائم المرشّحة تمّ فيها «مراعاة العامل القبلي والعروشي» (أي العشائري)؛ لمزيد من النجاعة والواقعية[٦٣]. ولعل هذا الأمر أحدث بعض الانشقاقات داخل الحزب في أغسطس عام ٢٠١٤م[٦٤]، ويترأس هذا الحزب (محمد الحامدي) أستاذ فلسفة ونقابي سابق كان قد التحق منذ عام ٢٠٠٦م بالحزب الديمقراطي التقدمي، وانتخب عضواً في مكتبه السياسي، وهو وراء رفض اندماج الحزب الديمقراطي التقدمي في الحزب الجمهوري، وقاد الانشقاق الذي أدى إلى ولادة الحزب الذي يتزعمه حالياً، ولعله يضع حزبه بين حركة النهضة يميناً، والحزب الجمهوري يساراً، كما رفض مشاركة حزبه في حكومة تكنوقراط كان قد اقترحها حمادي الجبالي قبل استقالته.

كل هذه الانشقاقات أضعفت الحزب الجمهوري، ولم تترك أمامه مجالاً للحصول على أكثر من مقعد واحد في البرلمان الجديد، بينما لم يتمكن المنشقون من تحقيق أيّ نتيجة تُذكر.

٤- تراجع حلفاء النهضة (المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتّل الديمقراطي)

أثبتت انتخابات عام ٢٠١٤م مدى تراجع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وضعفهما؛ إذ كانا يمثّلان أهم كتلتين في المجلس

(٦١) المصدر: موقع تورس، نقلاً عن المصدر، بتاريخ ٢٠١٢/١١/٨م: http://cutt.us/0Avq0

(٦٢) http://cutt.us/1OalG التحالف الديمقراطي يشكل كتلته في التأسيسي .

(٦٣) موقع صحيفة الشروق التونسية، ٢٠١٤/٨/١٧م، http://cutt.us/8dKIH

(٦٤) أعضاء في المجلس الوطني عن منطقة جندوبة. انظر: بناء نيوز بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٣م، http://cutt.us/Q2DHz ويتزعم الحزب الجديد محمد الحامدي أصيل من مدينة مدنين بالجنوب التونسي.

الوطني التأسيسي بعد حركة النهضة؛ فحزب المؤتمر، وهو حزب الرئيس المؤقت محمد المنصف المرزوقي، حصل عام ٢٠١١م على ٢٩ مقعداً، بينما حصل حزب الدكتور مصطفى بن جعفر -رئيس المجلس الوطني التأسيسي- على ٢٠ مقعداً، وبذلك يكونا قد دفعا ثمن ممارسة السلطة من جهة، وتعدّد الانقسامات من جهة أخرى.

أ- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

تأسّس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية عام ٢٠٠١م، ويعدّ الرئيس المنصف المرزوقي أحد أهم المؤسّسين، إلا أن عدم اعتراف الحكومة بالحزب أدى إلى نفي المرزوقي إلى فرنسا، بينما استمرّ عمل الحزب بطريقة غير قانونية. كما واصل المرزوقي معارضته الشرسة لزين العابدين بن علي انطلاقاً من الخارج؛ إذ كانت عودته إلى تونس على إثر سقوط نظام بن علي، وكان الحزب من الأحزاب التي نالت الاعتراف القانوني بعد الثورة. دخل الحزب انتخابات أكتوبر عام ٢٠١١م، وحاز على المرتبة الثانية بنسبة ٨,٧٪ من الأصوات، وتمّ انتخاب المنصف المرزوقي رئيساً مؤقتاً للجمهورية في ديسمبر عام ٢٠١١م عن طريق المجلس الوطني التأسيسي في إطار توافق ما أُطلق عليه (الترويكا). ويصنّف المؤتمر من أجل الجمهورية عادةً بوصفه حزباً علمانياً ينتمي إلى يسار وسط، إلا أن ذلك لا يمنع أن بداخله نشطاء وإطارات ذات انتماءات أيديولوجية متباينة، جمعت بين اليساريين والعروبيين وبعض الإسلاميين، ولعل شخصية الدكتور المرزوقي وجرأته في معارضة الرئيس بن علي مثّلت عامل استقطاب جامع لهذه التيارات المختلفة. حصل المنصف المرزوقي في استطلاع رأي بخصوص الانتخابات الرئاسية، أُجري في يوليو عام ٢٠١٤م، على ٩,٩٪ من نوايا التصويت، وهي نسبة يتنافس بها على المرتبة الثانية بعد مرشّح حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي حسب استطلاع رأي أجراه مركز «سيغما كونساي» (Sigma Conseil)، لكن مشاركة المرزوقي في الحكم إلى جانب النهضة والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، واستقالته من الحزب بعد أن أصبح رئيساً، أدّيا إلى انشقاق الحزب إلى أربعة أحزاب، هي: المؤتمر، وأمينه العام عماد الدايمي، والتيار الديمقراطي، الذي يرأسه محمد عبّو، والذي حقّق في انتخابات أكتوبر عام ٢٠١٤م نتائج جيدة نسبياً؛ إذ حصل على أربعة مقاعد مقابل خمسة فقط لحزب المؤتمر، وكان

محمد عبو قد استقال من حزب المؤتمر عام ٢٠١٢م، وأسّس هذا الحزب عام ٢٠١٣م، وكان أهم شعار في حملته يتمثّل في (تحقيق أهداف الثورة)، وكان رئيس الحزب أحد أبرز الحقوقيين المعارضين لنظام بن علي؛ إذ اعتقل عام ٢٠٠٥م، وحُكم عليه بخمس سنوات سجن، ثم انتخب بعد الثورة في مايو عام ٢٠١٢م أميناً عاماً لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، كما شغل منصب وزير الإصلاح الإداري في حكومة حمادي الجبالي، التي استقال منها في نهاية يونيو عام ٢٠١٢م. ويميل هذا الحزب الآن إلى تأسيس قطب ديمقراطي جديد؛ استعداداً للانتخابات الرئاسية، ويدعو إلى دعم أحد المرشحين، سواء المرزوقي أم بن جعفر. كما يرى ضرورة التصدي لما يُطلق عليه (تغوّل) حزب نداء تونس في حال سيطر على الحكومة والبرلمان والرئاسة. أما الحزب الثالث المنشق بدوره عن حزب المؤتمر، فهو حزب (وفاء)، الذي يرأسه النائب في المجلس التأسيسي المحامي عبدالرؤوف العيادي، وقد يكون حصل على مقعد واحد في البرلمان الجديد. والحزب الرابع الخارج من عباءة حزب المؤتمر هو (حزب الإقلاع من أجل المستقبل)، الذي يتزعمه الطاهر هميلة أحد الوجوه السياسية المعارضة منذ الخمسينيات، الذي اقترب من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين عند تأسيسها في السبعينيات من القرن المنصرم، ثم التحق بحزب المؤتمر، وانتخب نائباً في المجلس التأسيسي على قوائمه، وانشقّ عنه في نهاية عام ٢٠١٢م، ثم أسّس حزب الإقلاع من أجل المستقبل[٦٥].

ب- حزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات:

تأسّس حزب التكتّل، ذو التوجّه العلماني، على يدي الدكتور مصطفى بن جعفر عام ١٩٩٤م، ولم يحصل على الترخيص القانوني إلا بعد ثورة عام ٢٠١١م، وشكّل على إثر فوزه في انتخابات عام ٢٠١١م تحالفاً حكومياً ثلاثياً مع حزبي حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، لكنه تعرّض لعدة انتقادات صادرة عن الأحزاب المعارضة لمشاركته في الترويكا بزعامة حركة

---

(٦٥) انظر موقع مرصد: http://cutt.us/ZNIs وذكر أن حزبه يرفض كلّ السلفيات، سواء الدينية منها أم العلمانية، يقوم على أساس احترام الهوية العربية الإسلامية، وأن مشروعه ليس انتخابياً بقدر ما هو مشروع سياسي يدعو إلى ثورة ثقافية. الفجر نيوز، بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٧م، http://cutt.us/4j24.

وذكر أن حزبه مفتوح لكلّ الحساسيات السياسية، والتيارات الأيديولوجية، بشرط «قطع أصحابها مع مبادئ ماضيهم»، المرجع نفسه. وبحسب مصادر صحفية، قدّم الحزب ثماني قوائم فقط للانتخابات التشريعية. صحيفة المغرب، ٢٠١٤/٨/٢٨م،

النهضة، ودافع الحزب عن الشرعية الانتخابية، ووقف ضد محاولات إسقاط حكم الترويكا عن طريق الاحتجاجات من خلال اعتصام الرحيل صيف عام ٢٠١٣م، وهو أيضاً من الأحزاب التي غادرها بعض كوادرها؛ بسبب تحالفها مع حركة النهضة. وكان هذا الحزب أحد مكوّنات هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات عام ٢٠٠٥م. حصل حزب التكتّل في انتخابات عام ٢٠١١م على ٧,٠٤٪ من الأصوات، وهو ما منحه كتلةً تُقدَّر بـ٢٠ نائباً، وعلى هذا الأساس تمّ انتخاب رئيس الحزب الدكتور مصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي. وحلّ الحزب في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٪ في استطلاع رأي أجري في يونيو عام ٢٠١٤م[٦٦]، لكن استطلاع رأي سيغما كونساي بخصوص الانتخابات الرئاسية منح بن جعفر نتجيةً ضعيفةً تراوح بين ٣ و٢٪؛ فلم يكن أحد يتوقّع الدرجة التي تراجع إليها في هذه الانتخابات التي لم يحصل فيها على أي مقعد ويبدو أن الحزب يتّجه نحو التأسيس لقطب ديمقراطي يتموضع به ضمن دائرة يسار وسط، مع الحزب الجمهوري وعدة أحزاب أخرى؛ استعداداً للانتخابات الرئاسية التي تتجه عدة تشكيلات سياسية إلى محاولة منع حزب نداء تونس من الفوز بها، وذلك -في نظرها- بغية عدم تركيز كلّ السلطات في يد حزب واحد يهيمن على كلّ مؤسسات الدولة.

الخاتمة

هكذا، وعلى إثر الانتخابات التشريعية، وجدت تونس نفسها أمام مشهد سياسي وحزبي متغيّر جذرياً، تمثّل في بروز أحزاب جديدة، واضمحلال أخرى، وهي صورة مختلفة تماماً عما أفرزته انتخابات عام ٢٠١١م. كما يبدو في الأفق تبدّل تامّ في التحالفات، إلا أن هذا الأمر لن تتّضح صورته كاملةً إلا بعد الانتخابات الرئاسية التي ستتم في نهاية نوفمبر عام ٢٠١٤م؛ فهذه الاستحقاقات قد تؤكّد اتجاه التحوّل الذي أحدثته الانتخابات التشريعية، أو أن تتّجه الأمور نحو توازن قوى مختلف؛ فقد نجد أنفسنا أمام رئيس منتخب ينتمي إلى حزب نداء تونس، وهو الباجي قايد السبسي، أو تتكتّل المعارضة وراء شخصية أخرى لمنع نداء تونس من الإمساك بكلّ مقاليد الحكم في البرلمان والحكومة والرئاسة، مع ما يعنيه ذلك من قدرة على التحكّم في المؤسسات القضائية والدستورية والمالية للبلاد، فيتمّ انتخاب رئيس من غير نداء

(66) http://cutt.us/4j24

تونس. إلا أن الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية يعلم جيداً مدى عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرة الحكومات المتتالية على الإتيان بحلول عاجلة لأزمات بنيوية ومزمنة. كما يعلم أن التصويت العقابي الذي نال من حزب النهضة وحلفائها في الترويكا يعود في كثير منه إلى عدم قدرتها على حلحلة هذه الأوضاع بالسرعة الكافية؛ لذلك فقد يتّجه حزب نداء تونس بعد الانتخابات الرئاسية إلى تشكيل حكومة ذات تمثيل عريض من القوى الموجودة داخل البرلمان وخارجه؛ حتى يتمكّن من القيام بالإصلاحات الضرورية التي قد تكون بالنسبة إلى المواطن قاسيةً جداً، ولها انعكاس سلبيّ نسبياً على حياته اليومية؛ فلا يمكنه أن يتسبّب في توتّر سياسي في الوقت الذي يعمل فيه على إجراء إصلاحات جوهرية في المجال الاقتصادي، إضافةً إلى أن هامش المناورة أمامه محدود بفعل بنية النظام المعقدة بفعل توزّع الصلاحيات بين مختلف مؤسسات الدولة والهيئات واللجان في البرلمان وخارجه، مثلما رسمها الدستور الجديد.

ومهما يكن من أمر فقد جاءت النتائج النهائية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م مؤكدة التوقعات، ففاز الباجي قايد السبسي بنسبة ٥٥,٦٨٪، وبذلك يكون السبسي هو أول رئيس يتم انتخابه في تونس في إطار انتخابات رئاسية تعددية.

تعريف بالكاتب

الدكتور محمد السبيطلي باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة باريس السابعة. عمل سابقاً باحثاً في المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء، كما عمل في مجال التدريس بجامعة صنعاء في اليمن، وشغل منصب رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية التربية. نشر دراساتٍ وأبحاثاً باللغتين العربية والفرنسية حول مجريات الأمور في دول المغرب العربي واليمن، وله مؤلفات في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، وترجم عدّة كتب من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، وهو يعمل حالياً مدير وحدة دراسات شمال إفريقية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ونائب رئيس تحرير مجلة (الإسلام والعالم المعاصر) الصادرة عن المركز ذاته. تتركّز اهتماماته البحثية الحالية في المسائل الإستراتيجية والسياسية والثقافية الخاصة بالمغرب العربي.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣هـ ومقرّه الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بنشاطات عدّة، منها: المحاضرات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش، كما يحتضن مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. وحيث إن أساس العمل بالمركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث عام ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. كما يقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى حول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله، وذلك عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، ويثري الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، ويمثل بوابة وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

P.O.Box 51049 Riyadh 11543
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 6764
Fax: (+966 11) 4162281
E-mail: research@kfcris.com